دور السياسة النقدية في علاج البطالة: دراسة تطبيقية للحالة الأردنية

أ.م.د. ممدوح عبد المولى محمد*
أمجد طالب نوفل المجالى**

* **أ.م.د/ ممدوح عبد المولى محمد** :
Email: mamdmohamed@yaho.com
* **أمجد طالب نوفل المجالى** : طالب دكتوراه اقتصاد – كلية التجارة – جامعة المنوفية
Email: amjadtmajali@gmail.com

المُستخلص

تهدف الدراسة إلى تحليل دور السياسة النقدية فى معالجة البطالة فى الاقتصاد الأردنى من خلال أدواتها وقنوات انتقالها ومدى فعالية هذا الدور فى ظل تفاقم مشكلة البطالة، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) .

وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وكانت العلاقة في الأجل الطويل عكسية بين المتغيرات المستقلة وهي نسبة المعروض النقدي، زيادة سعر الصرف للعملة المحلية الى الدولار، ومعدل نمو السكان وبين المتغير التابع معدل البطالة في الاردن، وكانت العلاقة في الأجل الطويل طردية بين المتغيرالمستقل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وبين المتغير التابع معدل البطالة في الاردن ، ولم تظهر علاقة معنوية واضحة بين التضخم ومعدل البطالة في الاجل الطويل . واهم ما توصي به هذه الدراسة هو، توجيه ادوات السياسة النقدية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاردن لزيادة تشغيل المتعطلين عن العمل.

الكلمات الدالة : البطالة ، السياسة النقدية، الاردن، **(ARDL)**.

Abstract

The study aims to analyze the role of monetary policy in addressing unemployment in the Jordanian economy through its tools and channels of transmission and the extent of the effectiveness of this role in light of the exacerbation of the problem of unemployment. This study utilized ARDL approach and it concluded that there is a long-term equilibrium relationship between the variables of the study, and the relationship in the long term was inverse between the independent variables, which are the percentage of money supply, the increase in the exchange rate of the local currency to the dollar, and the population growth rate, and between the dependent variable, the unemployment rate in Jordan, and the relationship was in the long term The long-term relationship is directly positive between the independent variable, the growth rate of GDP, and the dependent variable, the unemployment rate in Jordan. There was no clear significant relationship between inflation and the unemployment rate in the long term.

The most important recommendation of this study is to direct the tools of monetary policy to support small and medium enterprises in Jordan to increase the employment of the unemployed.

Keywords: Unemployment, Monetary Policy, Jordan, (ARDL)

أولاً. المقدمة:

تعد مشكلة البطالة من أكثر المشاكل المتكررة التي تواجه اقتصاديات العالم وخاصة الدول العربية، نظراً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تسود المنطقة، وتعد الأردن إحدى الدول العربية التى تعانى من معدلات بطالة مرتفعة حيث بلغت في عام ٢٠١٨ (١٨%) بالرغم من النمو الاقتصادي التى شهدته خلال الأعوام الماضية، حيث مازالت المشاركة فى سوق العمل ضعيفة بشكل ملحوظ وخاصة للشباب من ذوى التعليم العالي أي أنها تواجه معدلات البطالة فى صفوف المتعلمين حالها كحال غير المتعلمين، ومن أسباب ارتفاع معدلات البطالة في الأردن؛ طبيعة سوق العمل الأردنى الذى يعاني من تحديات عديدة تعود لعدة أسباب منها تفضيل العمل بالقطاع العام على القطاع الخاص لانه أكثر استقراراً وأقل ساعات عمل وخاصة للنساء مما يمكنها من التوازن بين العمل والأسرة، بالإضافة إلى تدنى مستوى التنسيق الحكومي بين ما يحتاجه سوق العمل وبين مخرجات الجامعات الاردنية، كما يواجه سوق العمل الأردنى تحدياً أخر يتمثل فى ارتفاع مستوي تدفق العمالة المهاجرة إلى الأردن والتى تتميز بالأجور المنخفضة والعمل لساعات أطول مقارنة بالعمالة الأردنية، بجانب أنهم يعملون بعقود مؤقتة وبالتالي تخفيف عبء الاشتراك فى تأمينات الضمان الاجتماعي وعدم دفع تعويضات إنهاء الخدمة من جانب أصحاب العمل، مما يجعلهم أكثر تفضيلاً من الأردنيين، وقد لعب ذلك دوراً فى ارتفاع معدل البطالة بالأردن نتيجة استحواذ العمالة الأجنبية على العديد فرص العمل الجديدة، بالإضافة لرفض الأردنيين للعمل فى القطاعات الانشائية وكذلك الوظائف ذات الأجور الضعيفة، ومن ناحية أخرى يعانى أصحاب العمل من ندرة المهارات اللازمة للمجالات التقنية والمهنية التى يرتفع الطلب عليها نتيجة ضعف نظام التعليم والتدريب النقني والمهني في الاردن.

وقد سعت الحكومة الاردنية الى اتخاذ اجراءات اقتصادية اكثر فعالية لمواجهة حدة البطالة المتزايدة خلال فترة الدراسة ، لذلك بدأت بتطوير السياسات والبرامج اللازمة لتحفيز الاستثمار الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية لإنشاء المشاريع الجديدة أو التوسع فى المشروعات القائمة بالفعل، بهدف خلق فرص عمل جديدة تقوم بامتصاص الفائض من العمالة.

وتعتبر السياسة النقدية واحدة من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة التى تنتهجها الدول فى معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية التى تؤثر على الاستقرار الاقتصادي ومعدل النمو، فوفقاً للنظرية النقدية يرجع مواجهة أزمة البطالة إلى عوامل نقدية وبالتالى فإن علاجها يتطلب استخدام

أدوات السياسة النقدية، حيث تؤثر السياسة النقدية على طلب العمالة وفقاً للعلاقة بين سعر الفائدة والإنفاق الاستثماري، من خلال زيادة عرض النقود فى حالة اتباع سياسة نقدية توسعية أو خفض عرض النقود فى حالة اتباع سياسة نقدية انكماشية، فعندما يقوم البنك المركزى باتباع سياسة نقدية توسعية من خلال التوسع فى عرض النقود من خلال أحدى أدواته كعمليات السوق المفتوحة أو أداة سعر الخصم، فيترتب على ذلك انخفاض سعر الفائدة وبالتالى زيادة حجم الإنفاق الاستثماري وزيادة حجم الإنتاج، ومن ثم ارتفاع الطلب على العمالة أى خفض معدل البطالة والعكس صحيح، كما أن انخفاض أسعار الفائدة على القروض الاستهلاكية يؤدى إلى مزيد من الإنفاق على السلع والخدمات وبالتالى ارتفاع الطلب الكلى الفعلى، مما ينعكس فى ارتفاع حجم الإنتاج لمواكبة هذا الطلب فى الأجل الطويل، وبالتالى مزيد من التوظيف وخفض معدلات البطالة.

مشكلة الدراسة:

نظراً للتحديات السياسية والاقتصادية المتقلبة التي مر بها سوق العمل الاردني خلال فترة الدراسة والتي أثرت على تزايد مشكلة البطالة نتيجة دخول عمالة وافدة بكميات تفوق حاجة سوق العمل الاردني؛ وقد تلعب السياسة النقدية دور بارز فى دعم وتحفيز الانتاج الحقيقي ومن ثم خفض معدلات البطالة فى الاقتصاد. ومن خلال ما سبق ذكره فإن إشكالية البحث الأساسية تتمحور حول معرفة مدى فعالية الدور الذى تلعبه أدوات السياسة النقدية فى معالجة مشكلة البطالة بالأردن.

أسئلة الدراسة:

يمكن صياغة السؤال الرئيسى للدراسة كمايلى: **ما هو الدور المنوط للسياسة النقدية فى علاج مشكلة البطالة فى الأردن خلال فترة الدراسة؟** ومن ثم فهناك عدد من الأسألة الفرعية كما يلى:

١. ما هى أهم النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة حول الدور المنوط للسياسة النقدية فى الحد من مشكلة البطالة؟
٢. ما هو وضع البطالة فى الاقتصاد الأردنى خلال فترة الدراسة؟
٣. ما هى المستجدات والتطورات فى السياسة النقدية فى الأردن خلال فترة الدراسة ؟
٤. ما هو أثر المعروض النقدى على معدل البطالة فى الأردن؟
٥. ما هو أثر سعر الفائدة الحقيقى على معدل البطالة فى الأردن؟
٦. ما هو أثر معدل التضخم على معدل البطالة فى الأردن؟

٧. ما هو أثر أدوات السياسة النقدية على معدل البطالة فى كل من الأجل القصير والأجل الطويل؟

أهمية الدراسة:

يكتسب موضوع الدراسة أهمية كبيرة كونه يبين الدور الذى أسند إلى السياسة النقدية فى معالجة مشكلة البطالة التى بلغت ذروتها فى الآونة الأخيرة بالاقتصاد الأردني، نتيجة الضغوط السياسية والاقتصادية التى واجهها الأردن خلال فترة الدراسة والتى فرضتها تداعيات الحرب الامريكية العراقية عام ٢٠٠٣ والأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وازمة الربيع العربي عام ٢٠١١ حيث أدى ذلك الى ارتفاع تدفق العمالة الأجنبية نتيجة هجرة اللاجئين السوريين والعراقيين وغيرهم من الدول المجاورة.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل دور السياسة النقدية فى معالجة البطالة فى الاقتصاد الأردنى من خلال أدواتها وقنوات انتقالها ومدى فعالية هذا الدور فى ظل تفاقم مشكلة البطالة.

فروض الدراسة:

تفترض الدراسة ان هناك علاقة معنوية بين أدوات السياسة النقدية متمثلة في (سعر الفائدة، عرض النقود) من جهة ومستوى الناتج الحقيقى فى الاردن، ومن ثم قد تساهم السياسة النقدية فى الحد من مشكلة البطالة.

منهجية الدراسة:

لتحقيق اهداف الدراسة واثبات الفرضية سوف يعتمد الباحث على التحليل الوصفي الاستقرائي للبيانات الاحصائية لمتغيرات الدراسة المتمثلة (سعر الفائدة، عرض النقود، الائتمان المحلي) خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨) واسناد ذلك بالتحليل الكمي باستخدام نموذج قياسي لقياس العلاقات المختلفة بين المتغيرات التابعة والمستقلة بغرض الوصول الى النتائج، وسوف يعتمد الباحث استقصاء بيانات الدراسة من التقارير السنوية للبنك المركزي الاردني بالاضافة الى منشورات السنوية الصادرة من الاحصاءات العامة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فى الآتى: الحدود المكانية حيث يتم تطبيق الدراسة على المملكة الأردنية الهاشمية. والحدود الزمنية حيث تغطى الدراسة الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨).

خطة البحث: يتكون البحث من سبعة محاور، بالاضافة الى المقدمة، الدراسات السابقة، نظرة على الاقتصاد الأردنى، نظرة على سوق العمل الأردني، تطور السياسة النقدية فى الأردن خلال سنوات الدراسة، الدراسة القياسية، وأخيراً النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى: دراسة (**Hina et al**.، ٢٠٢١) بعنوان " **Unemployment and Monetary Policy Dynamics in Pakistan: Evidence from Cointegration Analysis**"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسة النقدية على البطالة فى باكستان خلال الفترة الزمنية ١٩٧٧-٢٠١٩، اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الكمى باستخدام تقنية ARDL لتقدير العلاقة بين المتغير التابع البطالة والمتغير المستقل الأساسى المعروض النقدى، UN معدل البطالة ، BCPS الائتمان المصرفى للقطاع الخاص،EXR سعر الصرف، GMS معدل النمو فى عرض النقود، BD عجز الميزانية، GGDP معدل الناتج المحلى الاجمالى، GPOPمعدل النمو السكانى، CPI الرقم القياسى للمستهلك، أظهرت أهم النتائج أن فاعلية السياسة النقدية بشكل مختلف حيث وجد أن الائتمان المصرفى للقطاع الخاص يؤثر سلباً علي البطالة، كما أن نمو المعروض النقدى له تأثير سلبى على البطالة أيضا، وظهر مؤشر أسعار المستهلك مرتبط سلبياً بالبطالة.

الدراسة الثانية: دراسة (حسين،٢٠١٧) بعنوان (مسارات البطالة ومحدداته في المملكة الاردنية الهاشمية خلال المدة ١٩٩١ – ٢٠١٣).

هدف إلى تحليل اتجاهات ومحددات البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية بالاعتماد على البيانات السنوية لمعدل البطالة كمتغير معتمد وعدد من المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (عرض النقد، المساعدات الخارجية، النفقات الاستثمارية الحكومية، عدد السكان، معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، الناتج المحلي الإجمالي) ولسلسلة زمنية تمتد من سنة ١٩٩١ ولغاية ٢٠١٣.

وأوضحت النتائج أنه عند استخدام النموذج الغير خطي (نموذج الجذر التربيعي) تم اختيار متغيرين معنويين هما النفقات الاستثمارية الحكومية وكان أثرها عكسيا ومطابقا للفرضية الخاصة بها، وسعر الفائدة الحقيقي وكان أثرها عكسيا وغير مطابقا للفرضية الخاصة بها.

الدراسة الثالثة: دراسة (**Lim and Muhammad** ، ٢٠١٧) بعنوان **Monetary Policy Inclusive Growth: Empirical Evidence from Malaysia**"

هدفت هذه الدراسة لبحث العلاقة السببية بين السياسة النقدية والبطالة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي فى ماليزيا خلال١٩٨٠– ٢٠١٥، اعتمدت الدراسة على الاسلوب الكمى باستخدام نماذج الانحدار لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال الفترة ١٩٨٠– ٢٠١٥ وقد تم التعبير عن جميع المتغيرات بالقيم الحقيقية، GPCG نمو نصيب الفرد ، BMG المعروض النقدى بالمعنى الواسع، INC التضخم معبرا عنه بأسعار المستهلك، UN معدل البطالة، IRD سعر الفائدة على الودائع، FDT الاستثمار الاجنبى المباشر للداخل، وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية لعبت دورا فى تخفيض معدل البطالة وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو من خلال استهداف سعر الفائدة، مما ساعد على تخفيف الأزمة المالية العالمية، كما وجدت أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين البطالة والاستثمار الاجنبى المباشر .

الدراسة الرابعة: دراسة (**Essien et al**.، ٢٠١٦) بعنوان " **Monetary Policy and Unemployment in Nigeria: Is there A dynamic Relationship**"

بحثت هذه الدراسة العلاقة بين البطالة والسياسة النقدية فى نيجيريا وذلك باستخدام نموذج VAR فى تحليل بيانات السلسلة الزمنية الخاصة بالفترة من ١٩٨٣–٢٠١٤، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية وعلاقة سببية ثنائية بين البطالة والسياسة النقدية فى نيجيريا من خلال قناة سعر الفائدة (أسعار الإقراض والودائع)، حيث تؤثر التغيرات فى أسعار الفائدة على الادخار والاستثمار فى قرارات الأسر والشركات من خلال تغير الطلب المحلى على السلع والخدمات، وكذلك التأثير على الأجور والأسعار مما يؤكد ضرورة النظر إلى البطالة عند اتخاذ قرارات السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة.

الدراسة الخامسة: دراسة (**Gurmit and Nur**، ٢٠١٦) بعنوان " **Impact of Macroeconomic Policy Instruments and External Shock on Unemployment Rate in Malaysia**"

تمثل الهدف الاساسى للدراسة فى تحليل تأثير أدوات سياسة الاقتصاد الكلي والصدمة الخارجية على معدل البطالة في ماليزيا، اعتمدت على الاسلوب التحليلى الكمى باستخدام تحليل الانحدار متعدد المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للبيانات الفصلية من عام ٢٠٠٦ (الربع الأول) إلى ٢٠١٥ (الربع الرابع)، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل التضخم ، المعروض النقدى الواسع ، متوسط سعر الفائدة بين البنوك بين عشية وضحاها، وأسعار النفط المتغيرة للصدمات الخارجية على معدل البطالة المتغير التابع، وجدت الدراسة أن نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وأسعار النفط ، والعرض النقدي الواسع ، ومتوسط سعر الفائدة بين البنوك بين عشية وضحاها ، لها تأثير كبير وسلبي على معدل البطالة في ماليزيا، كما تشير نتائج الدراسة أيضًا إلى وجود قانون أوكون الذي يفترض وجود علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة.

الدراسة السادسة: دراسة (**Manuel and Jasmin**، ٢٠١٦)بعنوان " **Monetary Policy and Unemployment in Croatia**"

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد تأثير السياسة النقدية على البطالة في كرواتيا، اعتمدت الدراسة على اسلوب التحليل الكمى باستخدام نهج اختبار الحدود (ARDL) للتكامل المشترك للسلسلة الزمنية الربع سنوية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٤ لاختبار فرضية مؤداها أن السياسة النقدية تكون فعالة وتؤثر على المتغيرات الحقيقية (الناتج والبطالة)، متغير السياسة النقدية معبرا عنه بالمعروض النقدى (٢M)، أسعار المستهلك (CPI)، معدل البطالة (UNEMP)، معدل الصرف الحقيقى الفعلى (REER)، أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك مستقرة بين المتغيرات كما أن السياسة النقدية الكرواتية محدودة للغاية فى الحد من البطالة حيث نجد أن التغير فى المعروض النقدى فى الاجل الطويل سينعكس على تغير المستوى العام للأسعار وليس فى المتغيرات الحقيقية كالناتج الحقيقى والبطالة، كما أن انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي سيؤدي بدلاً من ذلك إلى زيادة البطالة ، على الرغم من أن الانخفاض الحقيقي في قيمة العملة من شأنه أن يحسن الصادرات التي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والعمالة ومن ثم تؤدي زيادة الأسعار

على المدى الطويل إلى زيادة البطالة ، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي على المنتجات والخدمات بينما تؤدي الزيادة في الأسعار على المدى القصير إلى انخفاض في البطالة.

الدراسة السابعة: دراسة (**Sunday and et.al** ، ٢٠١٦)بعنوان " **Monetary Policy and Unemployment in Nigeria: Is there A dynamic Relationship**"

الهدف الرئيسى لهذه الدراسة تحليل الارتباط بين البطالة والسياسة النقدية فى نيجيريا خلال الفترة ١q1 – 2014q١٩٨٣، استخدمت الدراسة اسلوب التحليل الكمى من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتى المتجه (VAR) للفترة ١q1 – 2014q١٩٨٣ لاختبار فرضية مؤداها هل يوجد علاقة ديناميكية بين السياسة النقدية والبطالة ؟، وكانت متغيرات الدراسة معدل البطالة (Unem) ، ومعدل السياسة النقدية (MPR) ، معدل نمو عرض النقود (M2g) معدل نمو إجمالى تكوين رأس المال الثابت ((GFC يتم تحديد جميع المتغيرات داخليًا، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية وعلاقة سببية ثنائية بين البطالة والسياسة النقدية فى نيجيريا من خلال (قناة سعر الفائدة) وأسعار (الإقراض والودائع(. ، حيث تؤثر التغيرات فى أسعار الفائدة على الادخار والاستثمار فى قرارات الأسر والشركات من خلال تغير الطلب المحلى على السلع والخدمات، وكذلك التأثير على الأجور والأسعار مما يؤكد ضرورة النظر إلى البطالة عند اتخاذ قرارات السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة.

الدراسة الثامنة: **دراسة (السواعي،٢٠١٥) بعنوان (أثر تحرير التجارة والتطور المالى على النمو الاقتصادى: دراسة حالة الأردن).**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة القصيرة والطويلة المدى بين تحرير التجارة والتطور المالي (الائتمان المحلي، والائتمان الخاص وعرض النقد) والنمو الاقتصادي في الأردن باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١١)، واعتمدت الدراسة على اسلوب التحليل الكمى واستندت هذا التحليل إلى منهجية الحدود للتكامل المشترك أو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الذي قدمه .Pesaran et al, 2011، GR نمو الناتج المحلي الإجمالي، TOالتحرر التجاري أو الانفتاح التجاري (الصادرات +المستوردات المحلي) ÷ الناتج الإجمالي الإجمالي، PC الائتمان الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى،DC الائتمان المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ،٢M عرض النقد بمفهومه الواسع كنسبة مئوية من

مئوية المحلي الإجمالي، وقد أظخرت النتائج وجود علاقة طويلة المدى بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتحرير التجارة والتطور المالي، وأظهرت تأثيرا سلبياً للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى المدى القصير. وأبرزت هذه النتيجة أن تحرير التجارة لا يعزز النمو الاقتصادي. كذلك فإن تحرير القطاع المالي له تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي كتحرير التجارة في المدى الطويل.

الدراسة التاسعة: **دراسة (مشبب،٢٠١٥) بعنوان (أثر تحرير التجارة والتطور المالى على النمو الاقتصادى: دراسة حالة الأردن).**

هدفت الدراسة إلى إلى قياس تأثير الائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي اليمني خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠١٢)، اعتمدت الدراسة على الاسلوب التحليل الكمى وذلك من خلال تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي على بيانات ربعية. حيث تم اختيار متغيرين فقط هما: الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من المؤشرات المهمة لقياس درجة النشاط الاقتصادي، والائتمان المصرفي الخاص، وقد تم تطبيق بعض الاختبارات الرئيسة مثل اختبار جوهانسون، واختبار جرينجر للسببية، وتحليل مكونات التباين، ودوال الاستجابة لردة الفعل، وكانت المتغيرات الدراسة الناتج المحلى الاجمالى، الائتمان المصرفى الخاص، بينت نتائج الدراسة وجود علاقة تأثير أحادية الاتجاه من الائتمان المصرفي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبينت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، كما بينت أيضا وجود قوة تفسيرية ضئيلة للائتمان في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، وبشكل عام أوضحت النتائج وجود تأثير إيجابي ضئيل للائتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي اليمني.

الدراسة العاشرة: **دراسة (مشعل،٢٠١٤) بعنوان (أثر عرض النقد فى الإنتاج ومستوى الأسعار فى الأردن دراسة قياسية).**

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد دلائل قياسية حول العلاقة بين النقود والإنتاج في الأردن، اعتمدت هذه الدراسة على الاسلوب الكمى من خلال نموذج قياسى لتحليل تحليل أثر عرض النقود الحقيقي على الإنتاج المحلي الاجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار قد تم بالاستناد إلى متجهات الانحدار الذاتي. استخدمت الدراسة بيانات ربعية باستخدام برمجية E-Views للفترة الزمنية ١٩٩٠ إلى ٢٠١٠، الناتج المحلى الاجمالى (RGDP) عرض النقد الحقيقى ٢RM، الرقم القياسى لأسعار

المستهلكين CIP، توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وكذلك وجود علاقة توازنية أحادية الاتجاه تسري من عرض النقد الحقيقي إلى الإنتاج الحقيقي، ووجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار. وهذه العلاقة قد تأكدت من خلال نتائج فحوصات تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل.

الدراسة الحادية عشر: دراسة (**Aaron**، ٢٠٠٩)بعنوان **Monetary Policy, Inflation Unemployment and the Phillips Curve in South Africa**"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير السياسة النقدية على البطالة والتخضم خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٨ فى جنوب افريقيا، بالإضافة إلى التحقق من وجود منحنى فيليبس في جنوب إفريقيا و تقديم توصيات بشأن تسيير السياسة النقدية في جنوب إفريقيا، اعتمدت الدراسة على الاسلوب التحليل الوصفى من خلال عرض المفاهيم والادبيات المختلفة التى تناولت متغيرات الدراسة بجانب اسلوب التحليل الكمى لتقدير العلاقة بين هذه المتغيرات باستخدام نموذج Vector Error Correction الذي يسمح بتحديد علاقة المدى الطويل والمدى القصير بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة في النموذج في وقت واحد، وكانت متغيرات الدراسة السياسة النقدية (M) معبرا عنها بالمعروض النقدى الواسع، (IFR) الرقم القياسى لاسعار المستهلك ، (UER) معدل البطالة، (RIR) سعر الفائدة الحقيقى، ولاختبار فرضية مؤداها أن التغييرات في السياسة النقدية يمكن أن تفسر التغيرات في التضخم والبطالة التي شهدها اقتصاد جنوب إفريقيا، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين التضخم والبطالة، وتتفاعل السياسة النقدية أكثر مع التغيرات فى التضخم مقارنة بالتغيرات فى البطالة، وتم التحقق من جود علاقة بين التضخم والبطالة كما هو موضح من خلال منحنى فيلبس.

ثالثا : فعالية السياسة النقدية في الحد من البطالة (إطار نظرى)

يقصد بفعالية السياسة النقدية مدى قدرة السياسة النقدية على التأثير على كافة جوانب النشاط الاقتصادى بما يسهم فى تحقيق الأهداف التى تسعى السلطة النقدية متمثلة فى البنك المركزى للدولة لتحقيقها والتى يعد من أهمها تحقيق هدف التوظف الكامل للموارد الطبيعية والبشرية، ومن ثم تجنب الاقتصاد لظاهرة البطالة المرتفعة لما يترتب عليها من فجوات انكماشية تتسبب فى تدهور الاقتصاد، وقد ثار الجدل بين التيارات الفكرية المختلفة حول مدى فعالية أو عدم فعالية السياسة النقدية فى التأثير فى النشاط الاقتصادى واتجه البعض إلى التأيد والبعض الأخر إلى

الرفض، كما أن فعالية السياسة النقدية تختلف فى الدول النامية عن الدول المتقدمة وذلك نتيجة مدى توافر أو عدم توافر مجموعة من العوامل فى النظام الاقتصادى ومن أهم هذه العوامل مدى دقة المعلومات والبيانات المتوفرة حول الظاهرة مثل معدل البطالة ونوعيتها، مرونة الجهاز الانتاجى للدولة ومدى استجابته للتغيرات التى تحدثها المتغيرات النقدية. (حيدر كامل نعيم السبع، (٢٠١١))

كما تتوقف الفعالية على المناخ الاستثمارى الذى يسود الدولة ومدى استجابة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لكافة المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب بالإضافة إلى مدى تطور الاسواق المالية والنقدية بالدولة حيث يؤدى ضعف الاسواق المالية والنقدية إلى ضعف فعالية بعد أدوات السياسة النقدية مثل سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة، كذلك درجة الوعى الادخارى لكافة الاطراف المشاركة فى الاقتصاد، حيث ينعكس ضعف الوعى النقدى والمصرفى خاصة فى الدول النامية لدى الافراد فى ضعف فعالية السياسة النقدية وضعف استجابة الاستثمار للتغيرات فى سعر الفائدة ومن ثم صعوبة الوصول للأهداف المنشودة، وبالرغم من ذلك تظل السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التى تلجأ إليها الدول من أجل مواجهة الازمات خاصة فى الآونة الاخيرة، وتسعى الدول دائما لتبينى سياسات الاصلاح التى تستهدف تقوية سوق النقد والمال وتحرير العملة المحلية وغيرها من الإصلاحات التى من شأنها أن تزيد من فعالية السياسة النقدية خاصة فى الدول النامية. (نوال قاسيمى، (٢٠١٨))

وقد أوضح كينز فى تحليله البسيط أن فعالية السياسة النقدية تعتمد على دالة التفضيل النقدى (مرونتها) ، حيث يقوم البنك المركزى فى حالة الركود وارتفاع معدلات البطالة باتباع سياسة نقدية توسعية من خلال إحداث تغيرات فى عرض النقود تنعكس فى النشاط الاقتصادى من خلال أداة سعر الفائدة، وذلك من خلال خفض سعر الفائدة بهدف تشجيع الانفاق الافراد والمؤسسات على الاقتراض وبالتالى زيادة الاستثمار والانتاج وكذلك تقليل الادخار من خلال الانفاق على السلع المعمرة من جانب الافراد مما ينعكس فى التوسع والتوظيف وزيادة الانتاج والدخل وينتهى الامر بخفض معدل البطالة. (حياة طيابية وأحلام مشقق، (٢٠١٩))

لقد تعددت التفسيرات لظاهرة البطالة في الفكر الاقتصادي حيث يوجد اختلافا واضحا بين النظريات الاقتصادية، بل أن التباين يمتد ليشمل مفهوم البطالة، فبينما تناولت النظرية الكلاسيكية البطالة الاحتكاكية، فقد فرق " كينز " بين البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية، حيث اعتمدت هذه النظريات الاتجاهات التي تتبنى فكرة وجود سوق تنافسي للعمل تتقاطع فيه منحنيات عرض العمل مع منحنيات الطلب على العمل على نحو يسمح بتحديد الأجر التوازني ومستوى التشغيل المقترن به .

رابعا : نظرة على سوق العمل الأردني:

يتسم سوق العمل الإردنى بانخفاض شديد فى معدلات التوظيف والمشاركة وخاصة بين الإناث حيث انخفض معدل خلق فرص العمل منذ عام ٢٠٠٩، مما أدى إلى تدهور نتائج سوق العمل بشكل عام أى ان التدهور فى سوق العمل بدأ قبل سنوات من ذروة الازمة السورية ولكنه زاد عقب الازمة حيث أدت لتفاقم الآثار السلبية وزيادة التحديات التى تواجه سوق العمل

كما يعانى سوق العمل الأردنى من العديد من الاختلالات الهكلية والتحديات التى أسفرت عن مستويات مرتفعة جداً من البطالة مقارنة بغيره من دول المنطقة، وسوف يتم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث فترات زمنية:

١- المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦)

يعانى سوق العمل الأردنى من تدنى معدل المشاركة فى سوق العمل حيث لا يتجاوز ٤٠% من إجمالى السكان فى سن العمل (١٥ فأكثر) فى أفضل الأوضاع، ويعود ذلك إلى تدنى معدل مشاركة الأناث فى سوق العمل الأردنى مقارنة بالذكور والذى يرجع بدوره إلى الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد الاردني خلال الأعوام، ويعود ذلك الى التمسك بثقافة المجتمع بعدم انخراط المراءة في سوق العمل خوفا عليها جراء نزوح الجالية العراقية ودخول ثقافات غريبة الى البلد، سرعان ما بدا التعافي في عام ٢٠٠٤ في مستوى الاناث دون مستوى الذكور حيث فضل ارباب العمل الايدي العاملة العراقية من الذكور مما ادى الى انخفاض نسبة العمالة الى ٦٧,٥٩ %في عام ٢٠٠٥ مقابل ٦٧،٧١ %في عام ٢٠٠٣ .

ويبين الجدول رقم (١) تدني مستوى مشاركة الاناث في سوق العمل مقارنة بمشاركة الذكور.

الجدول رقم (١) نسبة مشاركة الذكور والاناث في سوق العمل للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦)

السنة	الذكور	الأناث
2000	**68,93%**	**12,17%**
2001	**69,2%**	**12,3%**
2002	**67,94%**	**12,9%**
2003	**67,71%**	**11,9%**
2004	**67,67%**	**12,05%**
2005	**67,59%**	**12,2%**
2006	**66,95%**	**12,54%**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة التقرير السنوي

٢- المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣)

تميزت هذه الفترة بتذبذب نسبة مشاركة الذكور والاناث في سوق العمل الاردني حيث تباينت من الارتفاع الى الانخفاض وبلغت في عام ٢٠٠٧ عند الذكور ٦٧،٣% وعند الاناث ١٥،١٤ % واستمرت بالتعافي الى ان وصلت الى ٦٨،٣١%عند الذكور و١٥،٧٤ عند الاناث في عام ٢٠٠٩ ويعود ذلك الى زيادة مستوى الانتاجية جراء الازمة المالية العالمية والمخاوف التي تبعتها من انتشار المجاعات والافلاس كما حصل في الصومال والسودان في الاعوام السابقة .

اما في عام ٢٠١٠ بدأت نسبة المشاركة بالانخفاض عند الجنسين حيث بلغت ٦٧،٢١% عند الذكور و١٥،٢٦% عند الاناث واستمر الانخفاض الى ان وصل ٦٣،٨٨% عند الذكور و١٣،٨٦% عند الاناث حيث يعود سبب ذلك الى عدم قدرة المؤسسات الانتاجية بتحمل تكاليف الايدي العاملة ودخول ايدي عاملة جديدة من العمال السورية واليمنية جراء ما يسمى بالربيع العربي، كما هو مبين لنا في الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

نسبة مشاركة الذكور والاناث في سوق العمل للفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣)

السنة	الذكور	الأناث
2007	**67,3%**	**15,14%**
2008	**67,28%**	**14,73%**
2009	**68,31%**	**15,74%**
2010	**67,21%**	**15,26%**
2011	**66,11%**	**15,2%**
2012	**64,9%**	**14,82%**
2013	**63,88%**	**13,86%**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة التقرير السنوي

٣- المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)

تميزت هذه الفترة بالاصلاحات السياسية للدول المجاورة حيث دعت كل من العراق وسوريا واليمن جاليتها الموجودة بالاردن بالعودة الى حضن الوطن، مما اثر ذلك على نسبة مشاركة الايدي العاملة في سوق العمل حيث يبين الجدول رقم (٣) انها بدأت بالتعافي في عام ٢٠١٤ حيث بلغت

٦٣،٩٣% عند الذكور و١٣،٩٢% عند الاناث واستمرت بالتعافي الى ان وصلت ٦٤،٠٢% للذكور و١٤،٢٧%للاناث.

جدول رقم (٣) نسبة مشاركة الذكور والاناث في سوق العمل للفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)

السنة	الذكور	الأناث
2014	63,93%	13,92%
2015	63,95%	14,02%
2016	64,02%	14,13%
2017	64,02%	14,27%
2018	63,98%	14,43%

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة التقرير السنوي

كذلك يوضح من الجدول رقم (٤) استحواذ الذكور على العدد الأكبر من الفرص المستحدثة فى سوق العمل الأردنى سنوياً مقارنة بالإناث، مما يؤكد على ضعف مشاركة الإناث فى سوق العمل والعقبات التى تواجهها المرأة الأردنية فى سوق العمل.

الجدول رقم (٤) نسبة الذكور للاناث من فرص العمل المستحدثة

السنة	صافى فرص العمل المستحدثة	الذكور	الإناث
2012	**49905**	**35408**	**14497**
2013	**53645**	**35292**	**18353**
2014	**49935**	**38185**	**11750**
2015	**48309**	**35512**	**12797**
2016	**57087**	**39534**	**17552**
2017	**53969**	**37501**	**16468**
2018	**38906**	**21179**	**17727**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، مسح فرص العمل المستحدثة، أعداد مختلفة.

ويرجع تدنى المشاركة الاقتصادية للمرأة في فرص العمل المستحدثة إلى العديد من الأسباب ومنها تدنى نوعية المواصلات العامة، والالتزامات العائلية وتمسكها بالأدوار التقليدية كالأعمال المنزلية ورعاية الاطفال، وفجوة الأجور بين الأناث والذكور لذات العمل، بالإضافة إلى عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

كما أن تراجع القطاع العام فى معدلات التوظيف مقارنة بالقطاع الخاص عقب الخصخصة والاتجاه نحو اقتصاد السوق وفقا لبرامج الاصلاح الاقتصادي والهيكلى التى طبقت فى الأعوام الماضية فى الأردن أدى لنمو أغلبية فرص العمل فى الاقتصاد الأردنى من جانب القطاع الخاص والذى يفضل عمل الذكور عن الأناث نظراً لعدم التزامه بسياسات الموارد البشرية التى تستند مباشرة إلى قانون العمل والعمال لذلك نجد أن الذكور تستحوذ على النصيب الأكبر من فرص العمل المستحدثة كل عام مقارنة بالأناث هذا يتضح من الشكل رقم (٣) الذى يعكس توزيع المشتغلين الأردنيين حسب القطاع العام والخاص لعام ٢٠١٧ (شملاوي، سقف الحيط، ٢٠١٨)

الشكل رقم (١). نسبة العمال الاردنيين في القطاع العام والخاص

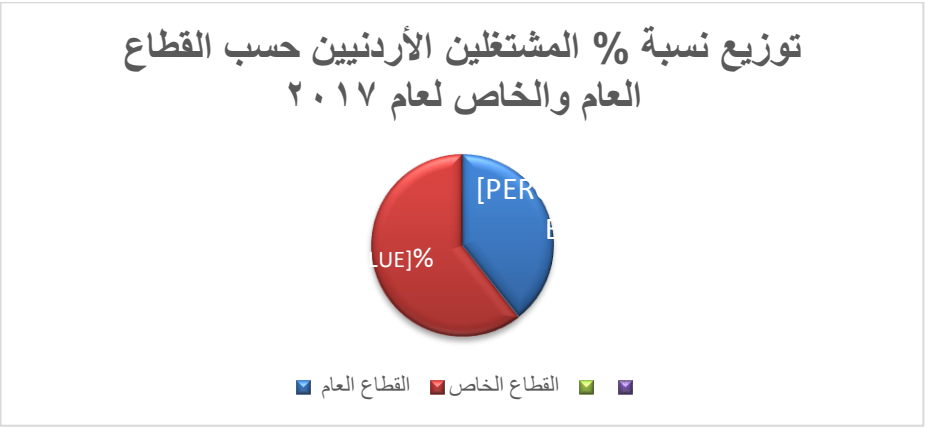

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزى الأردنى، النشرة الاحصائية لعام ٢٠١٧.

٤- واقع البطالة فى الأردن

يعانى الاقتصاد الأردنى من ارتفاع معدلات البطالة بشكل حاد منذ أواخر عام ١٩٩٩ وحتى الأن كنتيجة للاختلالات الهيكلية المزمنة التى تكشف عن ضعف سوق العمل بالإردن، فقد قدرت البطالة في عام ٢٠٠٠ بـ(١٤،٣%) فمنذ ذلك العام استمر تصاعد معدلات البطالة كما هو مبين فى الشكل رقم (٤) (. Khaled, Mohammad,2018).

الشكل رقم (٢)

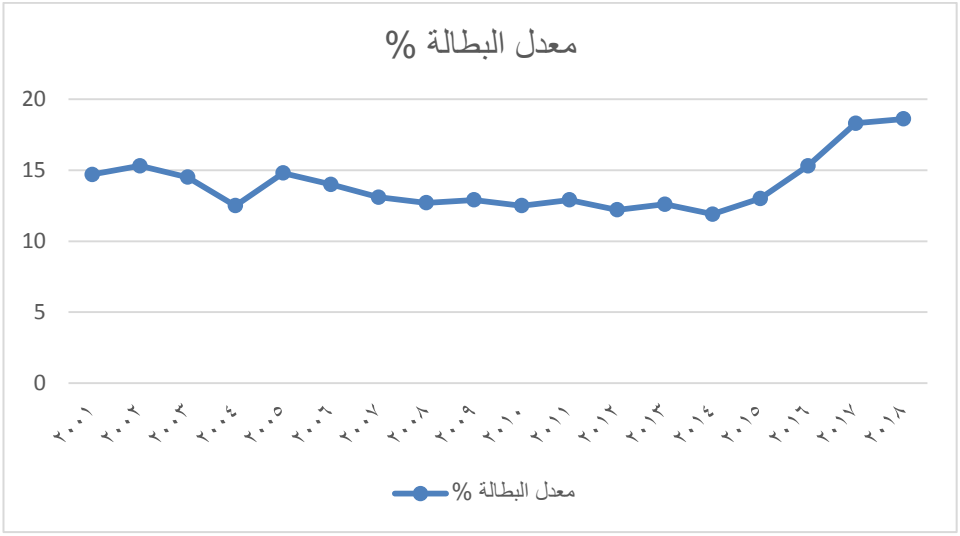

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، بيانات سنوية.

ولعل من أهم تحديات سوق العمل الأردنى التى أدت إلى تفاقم أزمة البطالة وتصاعد معدلاتها خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) ما يلى:

١- الزيادة السكانية الطبيعية وغير الطبيعية الناجمة عن العمالة الوافدة من الهجرة وتدفق اللاجئين التى ساهم في تفاقمها موقع الأردن القريب من المناطق المضطربة بالمنطقة بسبب تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين ومعظمهم من فلسطين والعراق وسوريا حيث استضافة الأردن أكثر من ٢.١ مليون فلسطينى منذ عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى ٦١٤٠٥ من العراق، كما أن هناك لاجئون من اليمن وليبيا (EFT، ٢٠٢١). ، كما أدت الثورة السورية إلى تدفق اعداد كبيرة من السوريون إلى الأردن ومن الجدير بالذكر أنهم حققوا تقدماً كبيراً فى سوق العمل الأردنى فوفقاً إلى استطلاع تم أجراءه فى أغسطس ٢٠١٧ فى عمان وإربد والمفرق والزرقاء تبين أن ما يقرب من ٥٥% من أصل ٣٦١٨٦٢ سورى فى سن العمل ينشطون فى سوق العمل الأردنى، حيث قدر أن هناك ١١٠٥٠٩ من هؤلاء الأفراد يعملون و ٨٥٩٥١ باحثاً عن عمل فى نهاية عام ٢٠١٦ ويمثل الرجال حصة غير متكافئة من القوى العاملة السورية مع مشاركة مقدرة فى القوى العاملة أو معدل نشاط يبلغ ٨٥% مقارنة ب٣٠% للنساء، وهو ما يعكس اختراق السوريون لعدة قطاعات بالاقتصاد

الأردنى فى أكبر عينة من البيانات التى تم جمعها فنجد أن الإنشطة الخدمية الأخرى والتى تشمل مجموعة واسعة من الخدمات الشخصية وخدمات الأعمال استحوذ عليها ٤٠% من السوريين فى حين بلغ معدل التوظيف لهم فى قطاع البناء حوالى ٢٨% وتجارة الجملة والتجزئة ١٤% والزراعة ١١% والخدمات الغذائية ٣% والصناعات التحويلية ١.٧% WANA Institute، ٢٠١٩)).

بالإضافة إلى مسح القوى العاملة فى الأردن لعام ٢٠١٨ الذى كشف عن أن ٧٠% من اللاجئين السوريين فى الأردن تقل أعمارهم عن ٣٠عاماً ويشكل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً ما يقرب من نصف عدد اللاجئين السوريين، كما أن معظمهم من ذوى مستويات التعليم المنخفضة بينما ذوى التعليم العالى يشكلون ٥% فقط من إجمالى السكان بالمقارنة ب٣٣% من الأردنيين المتعلمون، وتشكل الفئة العمرية من ٢٠-٣٩ عاماً حوالى ٦٠% من السوريين المنخرطين فى سوق العمل، وبالرغم من ذلك شكل معدل البطالة للذكور اللاجئين ٣٢% فى حين شكل ٤٥% للنساء اللاجئات، ومن ثم نجد أن تدفق اللاجئين السوريين إلى سوق العمل الأردنى أثار جدلاً حول ما اذا كان المواطنون الأردنيون قد عانوا من ذلك خاصة بعد ارتفاع معدل البطالة فى الأردن فى السنوات التى أعقبت تدفق اللاجئين السوريين والتى بلغت ١٥.٣% فى عام ٢٠١٦ مقارنة بمتوسط ١٢.٥% فى السنوات الخمس السابقة (World Refugee and Migration Council، ٢٠٢١).

٢- نجد أن البطالة فى الاقتصاد الأردنى تعد مشكلة هيكلية متراكمة ونتاج لجهود الاصلاح الاقتصادى التى مرت بها المملكة وخاصة الفترة التى تولى فيها الملك عبدالله الثانى السلطة فى فبراير ١٩٩٩ والذى أعطى أولوية وأهمية كبيرة للمبادرات والمشاريع الهادفة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية بما فى ذلك إنشاء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، فقد تميزت هذه الفترة بجهود إصلاحية كبيرة بالإضافة لتسريع عملية الخصخصة واندماج سريع للاقتصاد الأردنى فى الاقتصاد العالمى من خلال توقيع الأردن لثلاث اتفاقيات تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فى أبريل ٢٠٠٠، ولكن العديد من الإصلاحات كانت غير مكتملة وغير منسقة مما أدى لفشلها فى التغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية التى تواجه البلاد على رأسها البطالة والفقر وتدنى نوعية الحياة حيث تشير البيانات الرسمية إلى وصول معدل البطالة إلى ١٥,٣% فى عام ٢٠٠٢ مقارنة ب١٤,٧% فى عام ٢٠٠١.

٣- عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل متزامناً مع تراجع قدرة القطاع العام على التوظيف نتيجة الخصخصة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف المتعلمين كما يتضح من الجدول رقم (٥) الذى يعكس معدل البطالة حسب المستوى التعليمى خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨).

جدول رقم (٥). معدل البطالة حسب المستوى التعليمي

السنوات	أمّى	أقل من ثانوى	ثانوى	دبلوم متوسط	بكالريوس فأعلى
2000	%7,5	%9,9	%7,9	%10,3	%13,5
2001	%6,9	%10,3	%8,3	%10,8	%13,8
2002	%8,4	%11,1	%8,7	%11,1	%14
2003	%9,1	%9,9	%9,3	%10,9	%14,9
2004	%7,9	%10,3	%8,9	%11,3	%15,2
2005	%9,2	%11,7	%9,5	%11,7	%14,8
2006	%11,3	%10,8	%9,3	%11,9	%15,6
2007	%12,2	%11,4	%9,6	%12,1	%15,4
2008	%11,8	%11,7	%9,5	%12,7	%15,8
2009	9,9%	11,9%	9,8%	13,7%	16,2%
2010	7,6%	11,5%	8,4%	13,1%	16,1%
2011	7,5%	12,2%	9,5%	12,4%	15,9%
2012	9,3%	11,2%	8,6%	10,8%	15,9%
2013	7,6%	10,9%	8,5%	11,9%	17,8%
2014	6,1%	10,4%	7,5%	9,6%	17,3%
2015	7%	11,1%	8,2%	12,6%	18,6%
2016	6,6%	13,8%	9,4%	13,4%	21%
2017	16,1%	16,4%	12,6%	17,7%	23,4%
2018	17,4%	16,9%	11,2%	16,7%	23,5%

المصدر: البنك المركزى الأردنى، النشرة الاحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

٤- التفاوت الشديد بين الجنسين حيث تفوق معدلات البطالة للأناث معدلات البطالة للذكور وتشير دراسة حديثة أجراها البنك الدولي عام ٢٠١٨ تركز على الأعراف والمعتقدات الاجتماعية إلى أن القيد الملزم لتوظيف الإناث هو تفضيلات الذكور بشأن عمل المرأة،

والتي تشمل الرفض الشديد من الأزواج (٧٠٪ من المستطلعين) تجاه النساء العائدات إلى المنزل بعد الساعة الخامسة ، مواقف ضد اختلاط الرجال والنساء في مكان العمل، وتثبيط عام للزوج عن العمل والأفضليات المهنية للأقارب من الذكور بالنسبة للمرأة في الأسرة والشكل رقم (٥) يبين لنا تطور معدلات البطالة للذكور والاناث خلال فترة الدراسة Semiray and others, 2016).)

الشكل رقم (٣)

تطور معدلات البطالة للذكور والأناث كنسبة مئوية من إجمالى القوى العاملة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

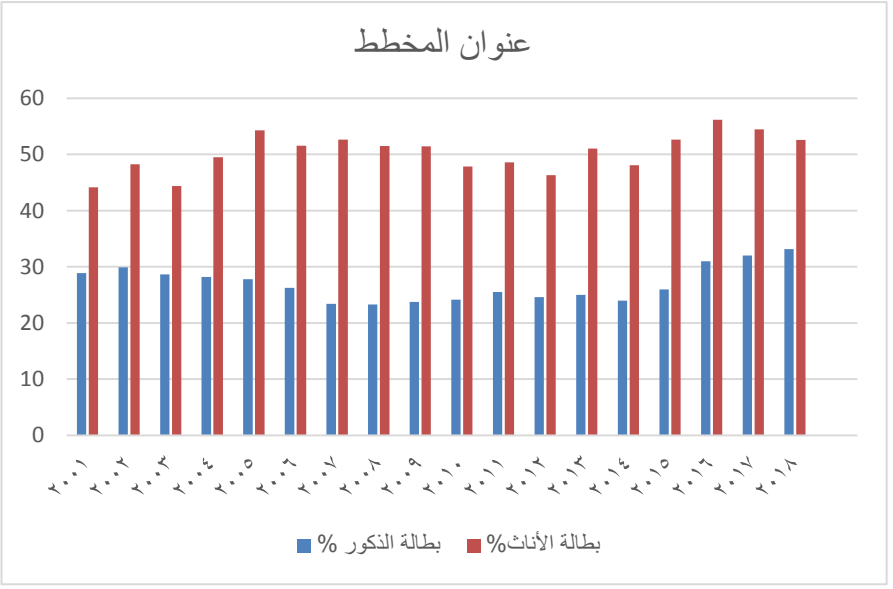

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة النشرة السنوية

٥- المشاركة الاقتصادية للأردنيين منخفضة حيث يوجد ٦٤٪ من إجمالى السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فأكثر غير نشطين اقتصاديًا مقارنة ب ٣٦٪ فقط نشطون، فبالرغم من ارتفاع نسبة مشاركة العمالة وفرص التوظيف إلا أن معدل البطالة شهد أيضاً ارتفاع ملحوظ في السنوات الماضية، فقد نما التوظيف من ١٢٣٥٩٤٨ فى عام٢٠١٠ إلى ١٤٠٦٦٤٠ فى عام ٢٠١٦، أي بمقدار ١٧٠٦٩٢ وظيفة في ٦ سنوات مما يعكس زيادة

القدرة الاستيعابية لسوق العمل بمعدل ٢٨,٤٤٩% سنويًا إلا أنه فى الوقت نفسه ارتفع معدل البطالة أيضًا بمقدار ٧٧٤٢٩.

٦- تراجع الطلب الخارجي على العمالة الأردنية نتيجة تراجع حجم الاستثمارات في الدول التي اعتبرت أسواقًا تقليدية للعمالة الأردنية، وسياسة توطين الوظائف التي يتم بموجبها استبدال العمالة الأجنبية في تلك الأسواق بالعمالة الوطنية.

حيث نجد أن المشاريع التى استهدفت توظيف الاردنيين مثل المناطق الصناعية المؤهلة لم تساهم فى نمو فرص العمل للأردنيين ولكن معظم الوظائف ذهبت إلى المهاجرين من جنوب آسيا الذين يعملون فى ظل ظروف قاسية فقد شغل ن بين ٤٦ ألف عامل يعملون فى المناطق الصناعية المؤهلة حوالى الثلث فقط من الأردنيون ومن ثم لم تسهم المناطق فى خفض معدل البطالة للعمالة المحلية.

ويعود ذلك إلى الخصائص الرئيسية للعمال الأجانب في أنهم جميعًا تقريبًا في القطاع الخاص، ومعظمهم من ذوي المهارات المتدنية ومن المرجح أن يعملوا في القطاع غير الرسمي مما يوضح أنهم يؤدون وظائف لا يشغلها الأردنيون، ويعتمد الاقتصاد بشكل كبير على دورهم في قطاعي الزراعة والخدمات.

ويتضح من التحليل السابق أن سوق العمل الأردنى بحاجة إلى المزيد من الاصلاحات التى تتطلب تضافر السياسات الاقتصادية الكلية للتغلب على مشكلة البطالة المزمنة بالدولة ومن أهم هذه السياسات التى تسهم فى ذلك السياسة النقدية والتى يعد أحد أهدافها تحقيق التوظف الكامل مما يؤدى إلى خفض معدل البطالة.

خامسا : تطور السياسة النقدية فى الأردن (٢٠٠٠-٢٠١٨)

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التى تتبعها الدول من أجل التغلب على الاختلالات الاقتصادية التى تواجه النشاط الاقتصادى، وقد أكدت النظريات الاقتصادية على مدى تأثر العديد من المتغيرات الاقتصادية كالدخل والاستثمار والاسعار وغيرها بالمعروض النقدى فى الاقتصاد، وقد شهدت السياسة النقدية فى الأردن عدة تغيرات نتيجة للصدمات والازمات التى تعرض لها الاقتصاد الأردنى خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨، نتعرف عليها فيما يلي:

١- السياسة النقدية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦:

نجحت السياسة النقدية فى تعزيز الاستقرار النقدى من خلال استمرار إجراء التخفيضات التدريجية فى مختلف أدواتها مما ساهم فى استمرار الاداء الاقتصادى الايجابى للأردن حتى عام ٢٠٠٢ بجانب اتخاذ الحكومة العديد من الاجراءات والتدابير لتعزيز الاصلاح الهيكلي، وبالرغم من ذلك استمرت مشكلتى البطالة والفقر كأبرز تحدى يواجه الاقتصاد الأردنى، مما دفع الحكومة الأردنية إلى تبنى خطة تحول اقتصادى واجتماعى تهدف إلى تنشيط الوضع الاقتصادى بالمملكة وتسهم فى تحسن مستوى معيشة المواطنين ومن ثم تخفيض معدل البطالة والفقر.

حيث تعتبر فترة التسعينيات فترة تحرير القطاع المالى ونظام الصرف بينما مع بداية الالفية وحتى عام ٢٠٠٤ كانت جهود الاصلاح أكثر تضافراً فى ظل نظام الحكم الجديد عقب تولى الملك عبدالله الثانى السلطة والذى أعطى أولوية كبيرة للأصلاح الهيكلى من خلال تبنى مرة أخرى برامج الاصلاح الاقتصادى لصندوق النقد الدولى، بالإضافة إلى اطلاق عدد من المبادرات والمشاريع بالإضافة إلى تدابير وإجراءات السياسة النقدية الهادفة لمنح المزيد من الائتمان لمختلف القطاعات الاقتصادية التى تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية (Jone, Chengang, 2006).

استمر البنك المركزى الأردنى خلال عام ٢٠٠٣ فى اتباع اسلوب الإدارة غير المباشرة السياسة النقدية متمثلة فى شهادات الايداع من خلال عمليات السوق المفتوحة كأداة لضبط السيولة المحلية، بالإضافة إلى اتجاه هيكل أسعار الفائدة نحو الانخفاض لتتوافق مع الأوضاع السائدة فى ذلك الوقت وتطورات أسعار الفائدة فى الأسواق العالمية، مما أدى إلى نمو السيولة المحلية لتصل ل١٢,٤% مقارنة ب٧% فى عام ٢٠٠٢، ومن ثم تحسن أداء الاقتصاد الأردنى حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى ٣,٣% فى عام ٢٠٠٣ نظراً لزيادة الطلب المحلى ونمو الصادرات الوطنية والجدول رقم (٦) يبين لنا تطور ادوات السياسة النقدية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) (البنك المركزى الأردنى، التقرير السنوى، ٢٠٠٤).

جدول رقم(٦). تطور ادوات السياسة النقدية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦)

السنوات	سعر إعادة الخصم%	شهادات الإيداع (٣شهور)%	شهادات الإيداع (٦أشهر)%
2000	6,5%	6%	6,05%
2001	5%	3,9%	4%
2002	4,5%	3%	3,45%
2003	2,5%	2,1%	2,15%
2004	3,36%	2,85%	3,20%
2005	6,50%	6,20%	6,950%
2006	7,50%	6,70%	6,862%

المصدر: النشرة الاحصائية للبنك المركزى الأردنى سنوات مختلفة.

وقد استجاب الاقتصاد الأردنى بشكل ايجابى واستمر فى التحسن فى أداء الاقتصاد الأردنى ليشهد عام ٢٠٠٤ نمواً فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى لم يسبق له من قبل بلغ ٧,٧% كنتيجة لعملية الإصلاح الاقتصادى الشاملة من خلال تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى والهيكلى والإجراءات والتدابير النقدية التى طبقها البنك المركزى الأردنى خلال السنوات الخمسة عشر الماضية لتعزيز البيئة الاقتصادية والاستثمارية المحفزة للنمو الاقتصادى والجاذبة لاستثمارات على الصعيدين المحلى والاجنبى.

وبالرغم من قيام البنك المركزى برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية لتتوافق مع التطورات الاقتصادية العالمية إلا أسعار الفائدة المدينة والدائنة لدى البنوك التجارية المرخصة استمرت فى الاتجاه نحو الهبوط بشكل عام، بالإضافة إلى انخفاض سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية مما أدى لارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية بنسبة ١٧%، مما ساهم فى الحفاظ على الإستقرار النقدى وتحسن بيئة الاقتصاد الأردنى الاستثمارية، مما ساهم فى انخفاض معدل البطالة فى عام ٢٠٠٤ ليبلغ ١٢,٥% مقارنة ب١٤,٥% فى عام ٢٠٠٣و ب١٥,٣% فى عام ٢٠٠٢، بالإضافة إلى إبقاء معدل التضخم ضمن المستويات المقبولة (البنك المركزى الأردني ، التقرير السنوى، ٢٠٠٧).

وعلى الرغم من الظروف الاقليمية والصدمات الخارجية غير المؤاتية التى تعرض لها الاقتصاد الأردنى كارتفاع أسعار النفط فى السوق العالمية إلا أن التحسن فى الاداء الاقتصادى خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٦) كان كبيراً حيث حقق الاقتصاد الأردنى نمو حقيقياً بلغ ٦,٤% فى المتوسط وهو ما يعادل تقريباً ضعف النمو المتحقق فى السنوات الخمسة السابقة لهذه الفترة (البنك المركزى الأردني ، التقرير السنوى، ٢٠١٣).

٢- السياسة النقدية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣):

منذ عام ٢٠٠٠ ظلت السمات الرئيسية للإطار النقدى دون تغيير على نطاق واسع وأصبح الموقف النقدى للبنك المركزى الأردنى أكثر ملاءمة، حيث شهد الأردن نمواً قوياً خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣) حيث سجل الناتج المحلى الإجمالى نمواً فى المتوسط بلغ ٦,٧% كما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى عام ٢٠٠٧ إلى ١٣٨٥ مليون دينار أردنى، وتضاعفت صادرات السلع والخدمات ثلاث مرات من ٢,٧ مليار دينار فى عام ٢٠٠٧ إلى ٨,٨ مليار دينار فى عام ٢٠٠٨.

خلال هذه الفترة تم إنشاء حوالى ٤٥٧ ألف وظيفة صافية بلغ متوسط مرونة التوظيف للنمو ٠,٤٢ أى أن كل زيادة بنسبة ١% فى الناتج المحلى الإجمالى أنتجت ٠,٤٢% صافى نمو فى التوظيف ولكن ذلك اختلف من قطاع لأخر حيث شهد قطاع التعدين انخفاض فى معدل التوظيف نتيجة خضوعه للخصخصة والاستغناء عن جزء من قوته العاملة، كما انخفضت مرونة التوظيف فى قطاع الصناعة والقطاع الزراعى وهما قطاعات كثيفان العمالة.

وبالرغم من النمو الاقتصادى المطرد ونمو الوظائف خلال هذه الفترة إلا أن معدلات البطالة ظلت فى مستويات مرتفعة، كما أن معظم الوظائف المستحدثة فى هذه الفترة تم إنشاؤها فى القطاع الخاص ولم يشغلها العمال الأردنيين ولكن شغلها الأجانب مما زاد من خطر توسيع صفوف السكان الأردنيين غير النشطين وخلال هذه الفترة حافظ الأردن على سياسة نقدية مستقرة.

ومع اندلاع الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وتطور الأحداث فى المنطقة العربية وخاصة اللجوء السورى وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأساسية الذى انعكس فى تباطأ النمو الاقتصادى الحقيقى بعد عام ٢٠٠٩ ليصل فى حدود ٣% اتسمت السياسة النقدية بالمرونة محاولة التفاعل مع التطوات الاقتصادية المحلية والعالمية لأحتواء الضغوط التضخمية وحماية سعر الصرف من جانب وحفز النشاط الاقتصادى من جانب أخر (مقابلة، هيلات، ٢٠١٨).

ولمواجهة الأزمة اتبع البنك المركزى الأردنى سياسات نقدية توسعية واتسمت السياسة النقدية فى هذه الفترة بالمرونة والتفاعل مع التطورات الاقتصادية المحلية وتداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث هدفت السياسة النقدية لاحتواء الضغوط التضخمية فقد وصل معدل التضخم فى عام ٢٠١٣ إلى ١٤% مقارنة ب٤,٧% فى عام ٢٠٠٧، بالإضافة إلى حماية سعر الصرف وحفز النشاط الاقتصادى، وفى سبيل تحقيق ذلك اتخذ البنك المركزى الإجراءات التالية:

- استمر البنك المركزى فى استخدام شهادات الإيداع كأداة رئيسية فى إدارة سياسته النقدية غير المباشرة بهدف تنظيم حجم السيولة فى الاقتصاد، مما أدى لنمو معدل السيولة بمقدار ٦,٧ نقطة مئوية مقارنة بعام ٢٠٠٧.
- قام البنك بتخفيض أسعار الفائدة مرتين على كافة أداوت السياسة النقدية بواقع ٧٥ نقطة أساس.
- تم تخفيض نسبة الاحتياطى الإلزامى إلى ٩% مما ساهم فى ارتفاع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية المرخصة بنسبة ١٥,٥% فى عام ٢٠٠٨ وقد حصل على النصيب الأكبر منها القطاع الخاص المقيم.
- انخفض سعر إعادة الخصم من ٧% عام ٢٠٠٧ إلى ٦,٢٥% فى عام ٢٠٠٨.(البنك المركزى الأردني ، التقرير السنوى، ٢٠٠٩)

وبالرغم من هذه التدابير والاجراءات إلا أن الاقتصاد الأردنى عانى كغيره من الاقتصاديات من تداعيات الأزمة المالية العالمية والتى أدت إلى انخفاض أداء النمو الحقيقى فى المملكة فى عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٢,٨% مقارنة ب٧,٨% فى عام ٢٠٠٨ نتيجة انخفاض حجم الصادرات السلعية وتحويلات العاملين بالخارج بالاضافة لإنخفاض حجم المساعدات الخارجية، كما شهد الطلب المحلى تراجعاً على الصعيدين الاستهلاكى والاستثمارى مما أدى لانخفاض الطلب على العمالة واتجاه معدل البطالة للارتفاع إلى ١٢,٩% فى عام ٢٠٠٩ مقارن ب ١٢,٧% فى عام ٢٠٠٨.

وقد قامت الحكومة بإتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير التى تهدف لمواجهة الازمة من خلال تشجيع استثمارات القطاع الخاص، مما دفع البنك المركزى لاتباع سياسة نقدية توسعية من خلال الاجراءات الاتية:

- تم تخفيض أسعار الفائدة ثلاث مرات بواقع ٥٠ نقطة أساس فى كل مرة.
- تم تخفيض نسبة الاحتياطى الالزامى على مرحلتين من ٩% إلى ٧%.
- تم تخفيض سعر إعادة الخصم إلى ٤,٧٥% فى نهاية عام ٢٠٠٩ مقارنة ب٦,٢٥% فى عام ٢٠٠٨.

- كما ساهمت هذه الاجراءات فى رفع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص من قبل البنوك المرخصة بنسبة ٦٣% من إجمالى حجم التسهيلات، وذلك نتيجة تخفيض أسعار الفائدة لدى البنوك المرخصة.

لاشك أن هذه الاجراءات والتدابير لعبت دوراً فى تحسن الاداء الاقتصادى الأردنى ودفعه نحو التعافى، فعلى سبيل المثال أدى انخفاض سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل صندوق التنمية والتشغيل على صعيد القروض المباشرة إلى لارتفاع حجم القروض المنمنوحة للمشاريع بمختلف المجالات بنسبة ٨,٦% فى عام ٢٠٠٩، مما أنعكس فى خلق ٧٣٦٩ فرصة عمل مقارنة ب٥٤١٤ فرصة عمل فى ٢٠٠٨.(البنك المركزى الأردني ، التقرير السنوى، ٢٠١٠)

وبحلول عام ٢٠١٠ بدء الاقتصاد الأردنى فى مرحلة التعافى من تداعيات الازمة المالية العالمية حيث ارتفع معدل النمو الحقيقى إلى ٣,١%، وانخفض معدل البطالة إلى ١٢,٥% مقارنة ب ١٢,٩% فى عام ٢٠٠٩، وبدأت التجارة الخارجية تنتعش مرة أخرى ولكن استمر ارتفاع معدل التضخم مدفوعا بالارتفاع العالمى لأسعار النفط والمواد الغذائية ليسجل ٥% خلال عام ٢٠١٠.

كما ساهمت التدابير والاجراءات التى اتخذها البنك المركزى فى دعم الاقتصاد وتخفيف حدة الازمة المالية العالمية والمحافظة على الاستقرار النقدى والمالى بالمملكة، واستمرار فى دعم الاقتصاد توقف البنك المركزى للمرة الثانية على التوالى فى عام ٢٠١٠ عن إصدار شهادات الإيداع بهدف الإبقاء على السيولة الكافية لدى البنوك لتحفيز البنوك على التوسع فى منح التسهيلات الائتمانية، مع الاستمرار فى تخفيض أسعار الفائدة بواقع ٥٠ نقطة أساس.

وقد ساهم ذلك فى ارتفاع حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص والمشروعات بما ساهم فى خلق المزيد من فرص العمل وخفض معدل البطالة والفقر فى المملكة فعلى سبيل المثال ساهمت القروض الممنوحة من قبل صندوق التنمية والتشغيل بشقيه المباشر وغير المباشر فى خلق ٨٧٥٣ فرصة عمل فى عام ٢٠١٠ مقارنة ب٧٢٤٤ فرصة عمل فى عام ٢٠٠٩.(البنك المركزى الأردني ، التقرير السنوى، ٢٠١١)

ولكن مرحلة التعافى لم تكتمل فقد جاءت الثورات العربية التى شهدتها المنطقة فى عام ٢٠١١ لتزيد من تبعيات وأثار الازمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردنى، وخاصة الثورة المصرية وما ترتب عليها من انقطاع الغاز وزيادة تدفق اللاجئين السوريين والضغط على الموارد نتيجة الثورة السورية، كما أدى ذلك لارتفاع أسعار الطاقة والمواد الاساسية وتزايد عدد الفقراء، كما انخفض حجم الاحتياطيات من العملات الأجنبية لدى البنك لمركزى بنسبة ١٤,٢% فى عام ٢٠١١ عن مستواه فى عام ٢٠١٠(محمد، ٢٠١٣).

وانعكس ذلك على سوق العمل حيث أدى الارتفاع فى تباطؤ الطلب المحلى على العمالة الأردنية فى عام ٢٠١١ إلى ارتفع معدل البطالة مرة أخرى ل١٢,٩% مقارنة ب١٢,٥% فى عام ٢٠١٠، مما دفع البنك المركزى لتبنى سياسات نقدية ومصرفية حصيفة ومتوازنة نظراً لحالة عد الاستقرار وتعمق الازمة المالية فى منطقة اليورو بهدف دعم وتعزيز النشاط الاقتصادى مع المحافظة على تحقيق الاستقرار النقدى.

فقد توقف البنك المركزى للعام الثالث على التوالى عن إصدار شهادات الايداع بهدف ضخ السيولة لدى البنوك لتحفيزها على التوسع فى منح الائتمان وزيادة حجم الاستثمارات المحلية من خلال خفض أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية من جانب ورفع أسعار الفائدة الرئيسية لديه بواقع ٢٥ نقطة أساس لجذب الودائع الادخارية بالدينار الأردنى من جانب أخر(البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، ٢٠١٢) .

الجدول رقم (٧) يعكس تطورات سعر إعادة الخصم وفائدة شهادات الايداع (٣أشهر) وشهادات الايداع (٦ أشهر) خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١):

الجدول رقم (٧). تطور ادوات السياسة النقدية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣)

السنوات	سعر إعادة الخصم%	شهادات الايداع (لمدة٣ أشهر)%	شهادات الايداع (لمدة٦ أشهر)%
2007	7%	5,75%	5,867%
2008	6,25%	5,64%	5,936%
2009	4,75%	-	-
2010	4,25%	-	-
2011	4,5%	-	-
2012	%5,00	-	-
2013	%4,50	-	-

المصدر: النشرة الاحصائية للبنك المركزى الأردنى سنوات مختلفة.

٣- السياسة النقدية خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨):

أدت التدابير والاجراءات المتبعة فى عام ٢٠١٣ إلى استقرار الاداء الاقتصادى الأردنى خلال عام ٢٠١٤ حيث نما الاقتصاد بمعدل ٢,٧% مقارنة ب٢,٦%، وانخفض معدل البطالة إلى ١٢,٢% مقارنة بـ ١٢,٩% فى عام ٢٠١٣ ولكن استمر معدل التضخم فى الارتفاع عن العام السابق حيث بلغ ٤,٨% فى عام ٢٠١٤، كما انخفضت الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزى بنسبة ٣٧% ولكنها عاودت الارتفاع مرة أخرى عام ٢٠١٥.

وبالرغم من انخفاض معدل البطالة إلا أنه مازال مرتفع وذلك يعود لاستحواذ العمالة الوافدة وخاصة السورية على معظم فرص العمل المستحدثة مما أبقى على معدل البطالة فى مستوياته المرتفعة وأن البطالة مازالت تمثل أكبر التحديات الهيكلية التى تواجه الاقتصاد الأردنى، وفى ضوء هذه الأوضاع الاقتصادية واصل البنك المركزى سياسته النقدية التى تهدف للحفاظ على الاستقرار النقدى والمصرفى وتنظيم السيولة لدى البنوك المرخصة وسوق ما بين البنوك وذلك من خلال قيام البنك باستحداث أدوات نقدية جديدة تمثلت فى عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر بطريقة المزاد لتوفير التمويل اللازم لمختلف الأنشطة الاقتصادية لكلا القطاعين العام والخاص من خلال شراء وبيع السندات الحكومية.

كما قام البنك برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات سياسته النقدية خلال عام ٢٠١٦ ثلاث مرات بواقع ٥٠ نقطة أساس فى أول مرة وفى المرتين التاليتين تم رفع سعر فائدة نافذة الايداع لليلة واحدة بواقع ٥٠نقطة أساس ثم ٧٥ نقطة أساس دون إجراء تغير لأسعار فائدة الأدوات الأخرى، وقد مكن ذلك البنوك المرخصة من رفع مستوى التسهيلات الائتمانية بنسبة ١٢,٥% وتم توزيع هذه الزيادة مناصفة بين القطاعين العام والخاص تقريبا (البنك المركزى الأردني ، التقرير السنوى، ٢٠١٣)

وقد نجحت اجراءات السياسة النقدية فى تعزيز الثقة العامة بالبيئة الاستثمارية والادخارية بالاقتصاد الأردنى عام (٢٠١٦-٢٠١٧) وتمكن الاقتصاد من تحسن أداءه رغم التطورات السياسة والاجتماعية بالمنطقة وزيادة تدفق أعداد اللاجئين السوريين، كما ساهمت السياسة النقدية فى المحافظة على الاستقرار النقدى ومعدلات التضخم المناسبة، واستمر البنك المركزى فى تخفيض أسعار الفائدة لتحفيز الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، حيث انخفض معدل البطالة إلى ١١,٩% فى عام ٢٠١٥ مقارنة ب١٢,٦% فى عام ٢٠١٤.

ولكن بالرغم من نجاح السياسة النقدية إلا أن تعمق الأزمة والاضطرابات السياسية فى المنطقة وإغلاق الحدود مع كل من سوريا والعراق أدى لتراجع حجم الصادرات الوطنية والاستثمار الاجنبى الأمر الذى ساهم فى تباطؤ النمو الاقتصادى وانخفاضه إلى ٢,٤% فى عام ٢٠١٥ مقارنة ب٣,١% فى عام ٢٠١٤، كما لعب توافد الاعداد الكبيرة من اللاجئين دوراً فى ارتفاع حجم البطالة فى المملكة حتى وصل معدل البطالة إلى ١٣% فى عام ٢٠١٥ مقارنة ب١١,٩% فى عام ٢٠١٤.(البنك المركزى الأردني ، التقرير السنوى، ٢٠١٥)

وقد زاد الأمر من تفاقم صغوط سوق العمل الأردنى نتيجة استحواذ العمالة السورية متدنية الأجر على عدد كبير من الوظائف المستحدثة بالاقتصاد، بالرغم من التطورات الايجابية للمؤشرات النقدية خلال عام ٢٠١٥ واستمرار البنك فى اتباع السياسة النقدية التوسعية حيث تم تخفيض سعر إعادة الخصم إلى ٣,٧٥% مقارنة ب٤,٢٥% فى عام ٢٠١٤.

كما تم اعتماد سعر فائدة أساسى كسعر مرجعى لإدارة السياسة النقدية وتحديد أسعار الفائدة الأخرى بموجبه على أدوات السياسة النقدية ومن ثم قام البنك بتخفيض أسعار الفائدة مرتين خلال العام بواقع ٥٠ نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية فى حين تم تخفيض سعر الفائدة على نافذة إيداع البنوك لليلة الواحدة بواقع ١٢٥ نقطة أساس.

كما تم منح ترخيص أول شركة معلومات ائتمانية فى عام ٢٠١٠ لتباشر عملها فى ٢٠١٥ الذى يتعلق بتوفير قاعدة معلومات ائتمانية شاملة عن عملاء البنوك والشركات المالية الأخرى التى تقدم الائتمان، مما يؤدى لتحسين وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل اللازم فى ضوء التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لدعم خلق فرص العمل والحد من ارتفاع معدل البطالة والفقر فى ظل اتباع البنك المركزى لسياسة نقدية توسعية.

حيث قام البنك المركزى باتخاذ الاجراءات التى تسهم فى تعزيز دور البنوك فى تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة بأسعار فائدة تفضيلية وآجال مناسبة وذلك من خلال اتباع سياسة نقدية تيسيرية تهدف لتوفير التمويل اللازم لكافة قطاعات الاقتصاد من أجل تحفيز النمو الاقتصادى وتعزيز الثقة فى البيئة الادخارية والاستثمارية فى الاقتصاد الأردنى مستهدفاً تحقيق النمو المستدام (البنك المركزى الأردني ، التقرير السنوى، ٢٠١٦).

واستمر البنك المركزى فى اتباع السياسة النقدية التوسعية حتى عام ٢٠١٦ ولكن مع استمرار الاضطرابات وحالة عدم اليقين فى بعض دول الجوار بالمنطقة قام البنك المركزى برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية خلال ٢٠١٧ بواقع ١٢٥ نقطة أساس أربع مرات من أجل الحفاظ على الاستقرار النقدى والحد من مخاطر الائتمان وواصل اتباعه لهذه السياسة فى عام ٢٠١٨.

فى حين حافظ على أسعار فائدة برنامج إعادة التمويل لديه دون تغيير والتى يتم توجهها إلى القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المرتفعة بهدف ضمان استمرارية توفير التمويل لهذه

القطاعات بأسعار فائدة تفضيلية وآجال استحقاق تصل لعشر سنوات، كما تم رفع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية فى السوق المصرفية (البنك المركزى الأردني ، التقرير السنوى، ٢٠١٨).

كما قام البنك المركزى الأردنى فى عام ٢٠١٨ بالاستمرار فى تطبيق السياسة النقدية التى تتسم بالمرونة والملائمة مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية من خلال الاستمرار فى رفع أسعار الفائدة على كافة الادوات النقدية بهدف تعزيز جاذبية الدينار حيث تم رفع سعر الفائدة الرئيسى للبنك المركزى إلى ٤,٧٥% فى عام ٢٠١٨ مقارنة ب٤% فى عام ٢٠١٧ وكذلك رفع سعر إعادة الخصم إلى ٥,٧٥% مقارنة ب٥% فى عام ٢٠١٧ وهكذا.

وذلك لضمان الحفاظ على الاستقرار النقدى والمصرفى بالإضافة إلى تطبيق الاجراءات اللازمة لتعزيز الشمول المالى فى الممكلة من خلال تطوير البينة التحتية التى تسهم فى توسيع نطاق الخدمات الكالية وتطوير أنظمة الدفع والتسوية وبالرغم من ذلك شهد هذا العام ارتفاع كبير فى معدل البطالة بلغ ١٨,٦% مقارنة ب١٥,٣% و ١٨,٣% فى عام ٢٠١٥ و٢٠١٦ على التوالى (البنك المركزى الأردني ، التقرير السنوى، ٢٠١٩).

ونجد من التحليل السابق أن البطالة تعد مشكلة هيكلية فى سوق العمل الأردنى ونتيجة لذلك تبنت المملكة برنامج إصلاح اقتصادى وطنى خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٨) بهدف أجراء المزيد من الاصلاحات الواسعة فى سوق العمل وتحفيز البيئة الاستثمارية ورفع معدلات المشاركة الاقتصادية، مما يسهم فى خلق فرص المزيد من فرص العمل، بجانب الاجراءات والتدابير اللازمة لدعم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث قدم البنك الوطنى قروضاً لتمويلها وصلت إلى ٣٩,٩ مليون دينار فى ٢٠١٥ مسجلاً ارتفاع عن العام السابق بنسبة ٦,٨%.(البنك المركزى الأردني ، التقرير السنوى، ٢٠١٦)

سادسًا: الدراسة القياسية

سيتم الإعتماد على سلاسل زمنية لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، وصياغة النموذج القياسي لكل من العلاقة بين معدل البطالة والمتقيرات المفسرة له.

١- متغيرات النموذج:

يمكن توضيح متغيرات نموذج الدراسة كما هو مبين في الجدول رقم (٣-١).

الجدول رقم (٨) متغيرات نموذج الدراسة

Y	متغير تابع	معدل البطالة
X1	متغير مستقل	المعروض النقدي بمعناه الواسع (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)
X2	متغير مستقل	سعر الفائدة الحقيقي (%)
X3	متغير مستقل	سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)
X4	متغير مستقل	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)
X5	متغير مستقل	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (% سنوياً)
X6	متغير مستقل	معدل نمو الزيادة السكانية (% سنوياً)

وحيث ان متغيرات الدراسة تحتوي على مجموعة من المتغيرات المستغلة والمتغير التابع فانه يمكن كتابة معادلة النموذج على الصورة التالية:

$$\mathbf{Y}= \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + e \dots\dots\dots\dots 1$$

: تعتبر معلمات النموذج, β_0 , $\beta_1, \beta_2, \beta_3 . \beta_4, \beta_5, \beta_6$ وحيث ان

وان e : هي حد الخطا في نموذج الدراسة.

يتم استخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذا الفجوات الزمنية الموزعة ARDL لعقود من أجل صياغة العلاقة بين المتغيرات (الاقتصادية) في معادلة سلسلة زمنية واحدة. تتبع شعبية هذا النموذج أيضًا من حقيقة أن تكامل المتغيرات غير المستقرة يتم معادلتها بعملية تصحيح الخطأ (EC) ، ونموذج ARDL له إعادة تصحيح في نموذج تصحيح الخطأ (Engle and EC,1987) Granger(,2006 Hassler and Wolters) ووجود العلاقة التكامل المشترك طويلة الأجل يمكن اختبارها بالإعتماد علي نموذج تصحيح الخطأ . ويتم استخدام اختبار الحدود bound test لرسم استنتاج نهائي بدون الحاجة لمعرفة أي من المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر ومن الدرجة ١ Pesaran, Shin, and Smith, 2001).)

٢- اختبار استقرار السلاسل الزمنية

تعد الخطوة الاولي في تنفيذ أي نموذج قياسي خاص بالسلاسل الزمنية التأكد من البيانات للتعرف علي شكل استقرارية البيانات وذلك من خلال اختبارات عديدة اختار منها الباحث اختبار ديكي فولر

الموسع، وتم ادخال المتغيرات للنموذج للتعرف علي شكل استقرارية كل متغير علي حدي وذلك في حالتين اساسيتين وهي حالة المستوي level وحالة الفرق الأول first difference وفي كل حالة يتم اختبار ثلاثة حالات وهي حالة وجود الثابت ثم حالة الثابت والاتجاه ثم حالة بدون الثابت وبدون الاتجاه With Constant, With Constant & Trend ,Without Constant & Trend.

وتم اجراء الاختبار الخاص بمدى استقراريه السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) والذي يتم الحكم من خلاله على المتغيرات عن طريق قيمة الاحتمالية، فإذا كانت الاحتمالية أكبر من ٥% فإن هذا يشير إلى عدم استقرار المتغير، وكذلك عن طريق القيم الجدولية المطلقة والقيم المحسوبة المطلقة فإذا كانت القيمة المحسوبة المطلقة اكبر من القيمة الجدولية المطلقة تكون المتغيرات مستقرة عند مستواها، حيث تبين من هذا الاختبار أن جميع السلاسل الزمنية كانت مستقرة عند المستوى وكما هو في الجدول رقم (٧) .

جدول رقم(٩) اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار **ADF**

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)								
At Level								
		Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6
With Constant	t-Statistic	-1.4585	1.3916	-4.7548	-6.9135	-5.6477	-3.8108	-4.0334
	Prob.	*0.5409*	*0.9985*	*0.0006*	*0.0000*	*0.0001*	*0.0069*	*0.0041*
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.1119	-1.9276	-4.7103	-5.5984	-5.5675	-4.5362	-3.0542
	Prob.	*0.9107*	*0.6162*	*0.0037*	*0.0004*	*0.0004*	*0.0055*	*0.1370*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.2595	4.7035	-0.1204	1.4854	-2.7206	-1.8425	-1.2892
	Prob.	*0.5845*	*1.0000*	*0.6330*	*0.9628*	*0.0083*	*0.0630*	*0.1775*
At First Difference								
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)	d(X5)	d(X6)
With Constant	t-Statistic	-3.7895	-4.2058	-5.1138	-7.1143	-9.0224	-7.8624	-5.3669
	Prob.	*0.0075*	*0.0026*	*0.0003*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0001*
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.4446	-4.6155	-5.0081	-8.3560	-8.9286	-7.8664	-5.2630
	Prob.	*0.0071*	*0.0047*	*0.0021*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0010*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.8572	-1.2653	-5.2052	-6.8694	-9.0901	-8.0023	-5.4434
	Prob.	*0.0004*	*0.1846*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*

ومن النتائج بالجدولين رقم (٣-٣) يتضح لنا ان بعض المتغيرات كانت مستقرة في حالة المستوي والبعض الآخر غير مستقر في المستوي مثل باقي المتغيرات ومن هنا نجد ان هناك اختلاف في

مستوي استقرار المتغيرات ومن ثم يمكننا تحديد النموذج الامثل هنا وهو في هذه الحالة نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات المبطأة ARDL) Autoregressive Distributed Lag model)

نتائج الدراسة القياسية

تهدف الدراسة إلى تحليل دور السياسة النقدية فى معالجة البطالة فى الاقتصاد الأردنى من خلال أدواتها وقنوات انتقالها ومدى فعالية هذا الدور فى ظل تفاقم مشكلة البطالة، وسيتم ذلك من خلال استخدام منهجية (ARDL)، ووفقاً للخطوات التالية.

الخطوة الاولى: تحديد عدد المبطئات التي يتم ادراجها في النموذج

جدول رقم (١٠) اختبار عدد المبطئات في النموذج

VAR Lag Order Selection Criteria						
Lag	**LogL**	**LR**	**FPE**	**AIC**	**SC**	**HQ**
0	−1573.399	NA	3.20e+37	109.0620	109.4392	109.1801
1	−1363.541	289.4583	1.62e+33	99.00286	102.3975	100.0660
2	−1228.561	111.7079 *	4.04e+31 *	94.10766 *	100.5198 *	96.11586 *
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan−Quinn information criterion						

وبالنظر الي الجدول أعلاه نجد وفقا لمعيار LR: sequential modified LR test statistic ومعيار FPE: Final prediction error ومعيار AIC: Akaike information criterion ومعيار SC: Schwarz information criterion ومعيار HQ: Hannan−Quinn information criterion ان عدد المبطئات هو ٢ مبطئات وعليه يتم اختيار ٢ مبطئات لتنفيذ النموذج .

الخطوة الثانية: دراسة وفحص وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغيرالتابع.

يتم دراسة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج وبين المتغير التابع من خلال اختبار Bound Test

جدول رقم (١١) اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.500727	10%	2.33	3.25
k	6	5%	2.63	3.62
		2.5%	2.9	3.94
		1%	3.27	4.39

اختبار الحدود bound test هو اختبار يمكننا من خلاله التعرف علي وجدود التكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وذلك من خلال قيمة اختبار F وتتم مقارنتها مع الحدود I(٠) والحد I(١) فاذا كانت قيمة معلمة الاختبار اكبر من الحد الاكبر فهذا يشير الي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع اما ان كانت قيمة معلمة الاختبار في اقل من الحد الاصغر فان هذا يعني انه لاتوجد علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل اما ان كانت قيمة معلمة الاختبار تقع بين الحدود فهذا يشير الي الشك في وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع . وبالنظر الي الجدول اعلاه نستنتج ان هناك علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين المتغير التابع معدل البطالة وبين المتغيرات المستقلة المدرجة في الدراسة .

الخطوة الثالثة: دراسة العلاقات في الاجل الطويل والاجل القصير نموذج تصحيح الخطأ :

ننتقل هنا الي الخطوة الخاصة بنموذج تصحيح الخطأ حيث يتم التعرف علي العلاقات في الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ ومعلمات الأجل الطويل وذلك علي النحو التالي :

جدول رقم (١٢) تقديرات النموذج في الاجل القصير

معلمات الأجل القصير				
ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y(-1)*	-0.812024	0.161964	-5.013618	0.0001
LNX1**	-7.102643	1.518758	-4.676614	0.0001
X2**	0.125675	0.049553	2.536165	0.0197
X3(-1)	-244.3889	46.87072	-5.214105	0.0000
X4**	-0.027737	0.053615	-0.517343	0.6106
X5**	0.165061	0.089573	1.842758	0.0802
X6**	-0.222438	0.076115	-2.922393	0.0084
D(X3)	-95.49876	84.77249	-1.126530	0.2733
CointEq(-1)*	-0.812024	0.096912	-8.379013	0.0000

جدول رقم (١٣) تقديرات النموذج في الاجل الطويل

معلمات الأجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNX1	-8.746841	0.988523	-8.848391	0.0000
X2	0.154768	0.058753	2.634209	0.0159
X3	-300.9627	29.77983	-10.10626	0.0000
X4	-0.034158	0.053726	-0.635775	0.5321
X5	0.203271	0.078739	2.581582	0.0178
X6	-0.273931	0.062566	-4.378262	0.0003
CointEq(-1)*	-0.812024	0.096912	-8.379013	0.0000

ويمكننا كتابة معادلة النموذج كالتالي :

$$Y = -0.812024\ CointEq\ (-1)\ *-8.7468*LNX1 + 0.1548*X2 - 300.9627*X3 - 0.0342*X4 + 0.2033*X5 - 0.2739*X6$$

تفسير متغيرات النموذج

١. بالنسبة لنسبة المتغير المعروض النقدي كان ذا أثر معنويا علي معدل البطالة حيث كانت قيمة احتمال المعروض النقدي ٠.٠٠٠٠ اي اقل من مستوي المعنوية ٥% وبالنظر الي مقدار معامل المعروض النقدي كان ٨.٧٤٦٨٤١- أي انه كلما تغير نسبة المعروض النقدي بمقدار الوحدة سوف يؤدي إلي تغير معدل البطالة بمقدار معامل المعروض النقدي ٨.٧ في اتجاه عكسي اي توجد علاقة عكسية بين نسبة المعروض النقدي وبين معدل البطالة فكل زيادة في المعروض النقدي تؤدي الي نقص في معدل البطالة في الاجل الطويل.

٢. بالنسبة لمتغير سعر الفائدة الحقيقي كان ذا أثر معنويا علي معدل البطالة حيث كانت قيمة احتمال سعر الفائدة الحقيقي ٠.٠٠٠٠ اي اقل من مستوي المعنوية ٥% وبالنظر الي مقدار معامل سعر الفائدة الحقيقي كان ٠.١٥٤٧٦٨ أي انه كلما تغير سعر الفائدة الحقيقي بمقدار الوحدة سوف يؤدي إلي تغير معدل البطالة بمقدار معامل سعر الفائدة الحقيقي ٠.١٥ في اتجاه طردي اي توجد علاقة طردية بين سعر الفائدة الحقيقي وبين معدل البطالة فكل زيادة في سعر الفائدة الحقيقي تؤدي الي زيادة في معدل البطالة في الاجل الطويل

٣. بالنسبة لمتغير سعر الصرف الرسمي كان ذا أثر معنويا علي معدل البطالة حيث كانت قيمة احتمال سعر الصرف الرسمي ٠.٠٠٠٠ اي اقل من مستوي المعنوية ٥% وبالنظر الي مقدار معامل سعر الصرف الرسمي كان -٣٠٠.٩٦٢٧ أي انه كلما تغير سعر الصرف الرسمي عملة محلية مقابل الدولار بمقدار الوحدة سوف يؤدي إلي تغير معدل البطالة بمقدار معامل سعر الصرف الرسمي عملة محلية مقابل الدولار ٣٠٠ في اتجاه طردي اي توجد علاقة عكسية بين زيادة سعر الصرف للعملة المحلية الي الدولار (تخفيض قيمة العملة) وبين معدل البطالة فكل زيادة في سعر الصرف للعملة المحلية الي الدولار تؤدي الي نقص معدل البطالة في الاجل الطويل.

٤. بالنسبة لمتغير معدل التضخم لم يكن ذا أثر معنويا علي معدل البطالة حيث كانت قيمة احتمال معدل التضخم ٠.٥٣٢١ اي أكبر من مستوي المعنوية ٥% ومن ثم وفقا للبيانات التي اعتمد عليها الباحث والنموذج المستخدم لم يظهر علاقة معنوية واضحة بين التضخم ومعدل البطالة في الاجل الطويل وفقا للبيانات السنوية والفترة الزمنية للبحث.

٥. بالنسبة لمتغير معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كان ذا أثر معنويا علي معدل البطالة حيث كانت قيمة احتمال معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ٠.٠١٧٨ اي اقل من مستوي المعنوية ٥% وبالنظر الي مقدار معامل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كان ٠.٢٠٣٢٧١ أي انه كلما تغير معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بمقدار الوحدة سوف يؤدي إلي تغير معدل البطالة بمقدار معامل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ٠.٢٠٣٣ في اتجاه طردي اي توجد علاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وبين معدل البطالة فكل زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الي زيادة في معدل البطالة في الاجل الطويل وهذا قد يرجع الي اسباب ان النمو المتحقق في الاردن نموا غير مشغل للعمالة ويعتمد علي الميكنة واستبدال الالة محل العامل بالاضافة الي تركزه في قطاعات ليس كثيفة العمل وكثيفة رأس المال.

٦. بالنسبة معدل نمو السكان كان ذا أثر معنويا علي معدل البطالة حيث كانت قيمة احتمال معدل نمو السكان ٠.٠٠٠٠ اي اقل من مستوي المعنوية ٥% وبالنظر الي مقدار معامل معدل نمو السكان كان - ٠.٢٧٣٩٣١ أي انه كلما تغير معدل نمو السكان بمقدار الوحدة سوف يؤدي إلي تغير معدل البطالة بمقدار معامل معدل نمو السكان ٠.٢٧ في اتجاه عكسي

اي توجد علاقة عكسية بين معدل نمو السكان وبين معدل البطالة فكل زيادة في معدل نمو السكان تؤدي الي نقص في معدل البطالة في الاجل الطويل.

٧. كانت قيمة معامل التصحيح معنوي حيث كانت قيمة الاحتمال لها ٠.٠٠٠ وكانت قيمة معامل التصحيح قيمة سالبة وأقل من الواحد الصحيح بمقدار -٠.٨١٢٠٢٤ وهذا يعني ان النموذج اذا تعرض لصدمة فسوف يحدث للنموذج تصحيح تلقائي اي ان النموذج سوف يصحح مايقارب ٨١% من الاخطاء خلال وحدة الزمن سنة اي ان النموذج سوف يستعيد توازنه واستقراره خلال عام و ٤ شهور ونصف الشهر تقريبا.

٣- الإختبارات التشخيصية للنموذج :

١- اختبار طبيعية البيانات normality test

ويتم ذلك من خلال اختبار جارك بيرا ويكون فرض العدم هنا ان البيانات لاتخضع للتوزيع الطبيعي والفرض البديل هو ان البيانات وتوزيعها الاحتمالي تخضع للتوزيع الطبيعي ومن خلال النظر الي قيمة احتمال الاختبار ٠.١٥٤١١٦ نجد انه كان أكبر من ٥% وذلك يعني اننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وهو ان البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي .

الشكل رقم (٤) اختبار طبيعية البيانات **normality test**

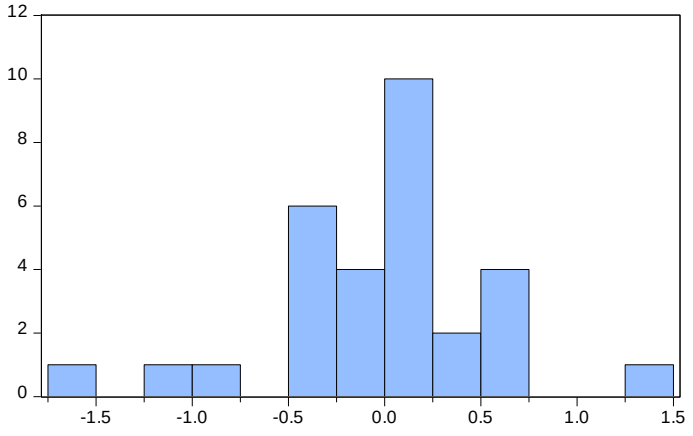

٢- الفرض الخاص باختبار وجود : **serial correlation**

تنشا هذه المشكلة من عدم وجود علاقة بين متغير عشوائي في فترة زمنية ومتغير عشوائي في فترة زمنية اخري اي ان ذلك يعني ان وجود الارتباط الذاتي لا يؤثر علي معاملات الانحدار تقديرات غير متحيزة خطيا ولكنه يجعل هذه المتغيرات غير كفأ حيث يكون الخطأ المعياري لتوزيع المعاينة لمعاملات الانحدار كبيرا وبالتالي سوف تكون نتائج تقدير فترة الثقة واختبارات الفروض مضللة مما يزيد احتمال وقوع في خطأ النوع الاول او خطأ النوع الثاني.

وهنا يتم اختبار وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وذلك من اختبار serial correlation LM test بحيص يكون فرض العدم انه يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء والفرض البديل لايوجد ارتباط ذاتي بين الاخطاء .

اذاكانت نتيجة احتمال الاختبار اقل من ٥% يكون لدينا مشكلة ارتباط ذاتي أما اذا كان اكبر من ٥% فلا توجد لدينا مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

وبالنظر الي قيمة احتمال الاختبار نجد انها كانت ٠.٥٥٦٦ أي أنها كانت أكبر من مستوي المعنوية ٥% الذي اختاره الباحث ومن ثم نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل وهو أنه لايوجد ارتباط ذاتي بين بين قيم المتغير العشوائي.

جدول رقم(١٤) الفرض الخاص باختبار وجود **serial correlation**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.354317	Prob. F(1,11)	0.7064
Obs*R-squared	1.136323	Prob. Chi-Square(1)	0.5666

٣- فرض ثبات التباين **Heteroskedasticity**

وتحدث هذه المشكلة بسبب وجود فئات مختلفة من من مفردات العينة اي انها تنقسم الي فئات غير متجانسة وقد يحدث بسبب زيادة الزمن فيكون للزمن تأثير موجب علي زيادة التباين في الخطأ العشوائي وقد يكون هذا التأثير سلبيا ويتم اكتشاف تلك المشكلة من خلال عدة اختبارات مثل breusch-pagen-godfrey white test ,Harvey test,glejser، وغيرها من الاختبارات وسوف نعتمد breusch-pagen-godfrey مع العلم انهم جميعا سيعطون نفس النتيجة تقريبا او نتائج متقاربة وبالنظر الي الجدول التالي نجد أن نتيجة pro chi square كانت ٠.٨٢٢٥

وهوأكبر من ٥% أي نقبل الفرض العدم وهو عدم وجود مشكلة ثبات التباين أي أن تباين الأخطاء يتسم بالثبات ومن ثم لاتوجد هذه المشكلة .

جدول رقم(١٥) فرض ثبات التباين **Heteroskedasticity**

Heteroskedasticity Test: breusch-pagen-godfrey			
F-statistic	0.676029	Prob. F(14,12)	0.7213
Obs*R-squared	6.997623	Prob. Chi-Square(14)	0.6374
Scaled explained SS	5.133941	Prob. Chi-Square(14)	0.8225

٤- اختبار ثبات النموذج **CUSUM test**

جدول رقم(١٦) فرض ثبات التباين **Heteroskedasticity**

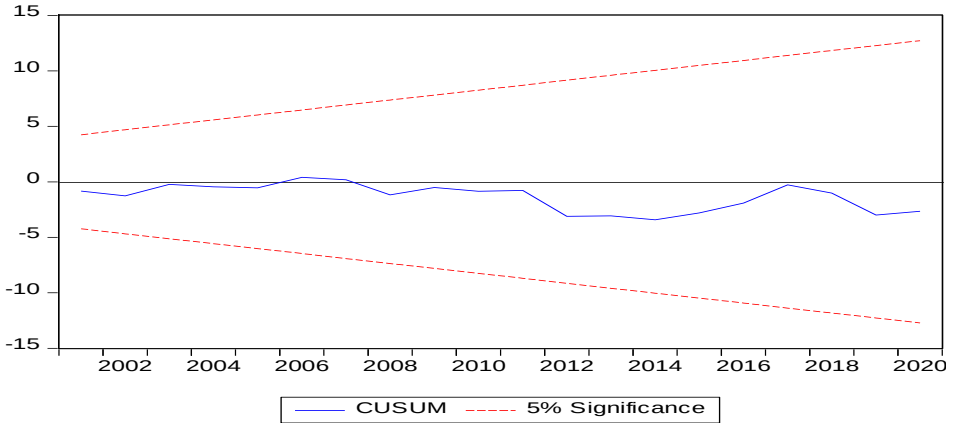

وبالنظر الي الرسم اعلاه وإلي وجود القيم بين الحدود والتي تعبر عن السير العشوائي لمشاهدات مستقلة تخضع لتوزيع طبيعي مما يشر الي ثبات المعاملات الانحدار واستقرار النموذج وقدرته علي التنبؤ .

سابعاً: النتائج والتوصيات:

نتائج البحث:

- من الملامح المدهشة في النمو الأردني أنه لم يؤد إلى زيادة كبيرة في فرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص ويشغلها المواطنون. وتبينت صعوبة التوسع في زيادة الإنتاجية التي حدثت في قليل من القطاعات الصاعدة كثيفة المعرفة (تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الصحة، الخدمات المالية، إلى آخره)، وهي يقيناً ليست كبيرة بما يكفي

لاستيعاب الطفرة الشبابية. وظلت الإنتاجية منخفضة في القطاعات كثيفة الأيدي العاملة، مما أدى إلى خلق وظائف متدنية الأجر لا تتطلب مهارات عالية لا تستهوي الأردنيين فشغلها عمال أجانب (لاجئون أو مهاجرون من البلدان المجاورة الأفقر).

- وبالرغم من النمو الاقتصادى المطرد ونمو الوظائف خلال فترة الدراسة، إلا أن معدلات البطالة ظلت فى مستويات مرتفعة، كما أن معظم الوظائف المستحدثة فى هذه الفترة تم إنشاؤها فى القطاع الخاص، ولم يشغلها العمال الأردنيين، ولكن شغلها الأجانب، مما زاد من خطر توسيع صفوف السكان الأردنيين غير النشطين، وخلال هذه الفترة حافظ الأردن على سياسة نقدية مستقرة.
- وبالرغم من انخفاض معدل البطالة، إلا أنه مازال مرتفع، وذلك يعود لاستحواذ العمالة الوافدة وخاصة السورية على معظم فرص العمل المستحدثة، مما أبقى على معدل البطالة فى مستوياته المرتفعة، وأن البطالة مازالت تمثل أكبر التحديات الهيكلية التى تواجه الاقتصاد الأردنى.
- تبين من خلال الدراسة أن معدلات البطالة كانت مرتفعة لدى الإناث مقارنة مع الذكور خلال مدة الدراسة، بالإضافة لذلك فإن معدل البطالة كان شديد الحساسية للتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة، في حين كان أقل حساسية للتغيرات الحاصلة في عرض النقد، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص.
- أظهرت النتائج أيضا، أن الائتمان المصرفى للقطاع الخاص لم يسهم فى خفض البطالة للمتعلمين وتعزيز التجارة الدولية في نطاق الاقتصاد الأردني، وقد يكون ذلك بسبب ارتفاع أجور العمال المتعلمين، كما أن واردات الآلات ذات التقنية العالية لم تتفق مع خبرة العمال.
- اتضح أيضا أن فعالية السياسة النقدية تختلف فى الدول النامية عن الدول المتقدمة، وذلك نتيجة مدى توافر أو عدم توافر مجموعة من العوامل فى النظام الاقتصادى، ومن أهم هذه العوامل مدى دقة المعلومات والبيانات المتوفرة حول الظاهرة، مثل معدل البطالة ونوعيتها، مرونة الجهاز الانتاجى للدولة، ومدى استجابته للتغيرات التى تحدثها المتغيرات النقدية.

- توجد علاقة عكسية بين نسبة المعروض النقدي وبين معدل البطالة فكل زيادة في المعروض النقدي تؤدي الي نقص في معدل البطالة في الاجل الطويل.
- توجد علاقة طردية بين سعر الفائدة الحقيقي وبين معدل البطالة فكل زيادة في سعر الفائدة الحقيقي تؤدي الي زيادة في معدل البطالة في الاجل الطويل.
- توجد علاقة عكسية بين زيادة سعر الصرف للعملة المحلية الي الدولار (تخفيض قيمة العملة) وبين معدل البطالة فكل زيادة في سعر الصرف للعملة المحلية الي الدولار تؤدي الي نقص معدل البطالة في الاجل الطويل.
- لم تظهر علاقة معنوية واضحة بين التضخم ومعدل البطالة في الاجل الطويل وفقا للبيانات السنوية والفترة الزمنية للبحث
- توجد علاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وبين معدل البطالة فكل زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الي زيادة في معدل البطالة في الاجل الطويل وهذا قد يرجع الي اسباب ان النمو المتحقق في الاردن نموا غير مشغل للعمالة ويعتمد علي الميكنة واستبدال الالة محل العامل بالاضافة الي تركزه في قطاعات ليس كثيفة العمل وكثيفة رأس المال.
- اي توجد علاقة عكسية بين معدل نمو السكان وبين معدل البطالة فكل زيادة في معدل نمو السكان تؤدي الي نقص في معدل البطالة في الاجل الطويل.
- كانت قيمة معامل التصحيح معنوي حيث كانت قيمة الاحتمال لها ٠.٠٠٠ وكانت قيمة معامل التصحيح قيمة سالبة وأقل من الواحد الصحيح بمقدار -٠.٨١٢٠٢٤ وهذا يعني ان النموذج اذا تعرض لصدمة فسوف يحدث للنموذج تصحيح تلقائي اي ان النموذج سوف يصحح مايقارب ٨١% من الاخطاء خلال وحدة الزمن سنة اي ان النموذج سوف يستعيد توازنه واستقراره خلال عام و ٤ شهور ونصف الشهر تقريبا.

التوصيات:

في ضوء ما سبق، توصي الدراسة مايلي:

- توجيه ادوات السياسة النقدية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاردن لزيادة تشغيل المتعطلين عن العمل .

- بضرورة رفع درجة الوعى الادخارى لكافة الاطراف المشاركة فى الاقتصاد الأردني، حيث ينعكس ضعف الوعى النقدي والمصرفي خاصة في الدول النامية لدى الافراد في ضعف فعالية السياسة النقدية، وضعف استجابة الاستثمار للتغيرات فى سعر الفائدة، ومن ثم صعوبة الوصول للأهداف المنشودة.
- تقليل الاعتماد على نسبة الاحتياطي الالزامي الا في حالات الضرورة للحد من ارتفاع السيولة.
- التوجه نحو تعزيز مشاركة القطاع الصناعي، وخاصة تحت مظلة اتفاقيات التجارة الحرة، مما سيساهم في خلق فرص عمل جديدة وتخفيض نسب البطالة.
- اعادة النظر في بيئة التمويل الاصغر لتشجيع انشاء المشاريع الصغرى ومتناهية الصغر والريادية مما يساهم في تخفيض نسبة البطالة.
- دعم العمالة في قطاع الزراعة والانشاءات بمزايا التأمين الصحي والضمان الاجتماعي لخلق بيئة جاذبة للعمالة الأردنية. فمع مرور الزمن، أثبت العامل الأردني أنه يستطيع العمل في أي مهنة إذا كانت تؤمن له الحد الأدنى من الدخل الجيد وتمنح له الامتيازات الأساسية.
- أن تتحيز السياسات الاقتصادية والاستثمارية وكافة ادوات السياسةا لنقدية لصالح أسواق العمل بهدف تشغيل الأردنيين.
- أن يتم منح أسعار فائدة مخفضة للمشاريع بمختلف أحجامها إذا كانت مشغلة للعمالة الاردنية، الامر الذي يساهم في زيادة الطلب على التشغيل للأردنيين.
- تشجيع الشركات العالمية المهتمة بالتكنولوجيا ومنحهم التسهيلات التمويلية اللازمة شريطة توظيف العمالة الأردنية ويشمل ذلك التشبيك مع الجامعات لمد هذه الشركات أيضا بالخريجين المؤهلين.
- انشاء مشاريع ريادية تشاركية فيما بين الشباب الرياديين وتوفير الدعم والتمويل وتوسيع نشاطاتهم، إضافة إلى وضع برنامج تحفيزي للشركات الكبيرة كافة وبحيث يمنح هذا التحفيز على أساس فرص العمل الجديدة المستحدثة.
- العمل على التنسيق بين البنك المركزي كجهة منفذة للسياسة النقدية والجهات الحكومية الأخرى المسئولة عن تنفيذ مختلف السياسات المالية والتجارية، وهذا في إطار السياسة الإقتصادية العامة للدولة والحرص على تحقيق أهدافها مثل ضمان توظيف الموارد المتاحة أو تنويع الإقتصاد

- التركيز على التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وتوجهات كل منهما، وذلك لتمكين السياسة النقدية من تحقيق الاستقرار النقدي للمملكة، ومن ثم النمو الاقتصادي المستدام، خاصة بعد إثبات الدراسة عدم حيادية السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي.
- ينبغي على الحكومة الاهتمام بتحقيق زيادة فرص التوظف للنساء والشباب من خلال تخفيض سعر الفائدة، والتي يمكن أن تساهم بشكل إيجابي في زيادة معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى، واستفادة أكبر عدد ممكن من السكان بالزيادة في متوسط دخل الفرد.
- يجب ان تعمل السياسة النقدية على التحكم في عرض النقد بالشكل الذي يحقق التنسيق بين نمو كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي للامام وبالتالي تخفيض نسبة البطالة للوصول الى حالة التوازن بين القطاعين النقدي والحقيق .
- ضرورة اعتماد المخطط الاقتصادي على متغير عرض النقد في رسم السياسات الاقتصادية، مع مراعات مرونات المتغيرات الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل من اجل اتخاذ قرارات سليمة من شأنها تخفيض معدل البطالة.
- منح التسهيلات النقدية للقطاعات الاقتصادية مثل قطاع الصناعة وقطاع الزراعة لادخال التقنيات الحديثة وتشجيع نمو هذه القطاعات وبالتالي تشجيع توجه العمل اليها .
- التأكيد على أهمية العمل على تحرير أسعار الفائدة المحلية تدريجاً إبتداءاً من تحرير أسعار الفائدة بين البنك المركزي والمصارف التجارية ، ومن ثم فيما بين المصارف التجارية ، والمقترضين، وهنا تبرز ضرورة تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي كأهم شرط مسبق للنجاح .

ثامناً: قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

١- حيدر كامل نعيم السبع، (٢٠١١)، فاعلية السياسة النقدية فى التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٨)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة وسط، ص.٥٢

٢- نوال قاسيمى، (٢٠١٨)، مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلى دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلى محند أولحاج، ص ص.٣٧- ٤٠

٣- حياة طيابية وأحلام مشقق، (٢٠١٩)، أثر السياسة النقدية على البطالة في الاقتصاد الجزائرى خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٧، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، ص.٢٢

٤- ابراهيم عبد القادر محمد، (٢٠١٣)، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطنى الأردنى فى الفترة (١٩٩٩-٢٠١٣) "دراسة حالة"، رسالة ماجستير، كلية الأداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ص.٧٢، ص.٨١

٥- ابراهيم محمد حسين ،(٢٠١٧) ، مسارات البطالة ومحدداته في المملكة الاردنية الهاشمية خلال المدة ١٩٩١ – ٢٠١٣ ، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو ، المجلد ٥ العدد ٤ .

٦- البنك المركز الأردنى، (٢٠١١)، التقرير السنوى السابع والأربعون لعام ٢٠١٠، ص ص.٣-٤

٧- البنك المركزى الأردنى، (٢٠٠٤)، التقرير السنوى الأربعون لعام ٢٠٠٣، ص.١

٨- البنك المركزى الأردنى، (٢٠٠٩)، التقرير السنوى الخامس والأربعون لعام ٢٠٠٨، ص ص.١-٢، ص.٣٠

٩- البنك المركزى الأردنى، (٢٠١٠)، التقرير السنوى السادس والأربعون لعام ٢٠٠٩، ص ص.١-٢، ص.٢٢، ص.٣٠

١٠-البنك المركزى الأردنى، (٢٠١٢)، التقرير السنوى الثامن والأربعون لعام ٢٠١١، ص ص.٣-٤.

١١-البنك المركزى الأردنى، (٢٠١٣)، التقرير السنوى التاسع والأربعون لعام ٢٠١٢، ص ص.٢-٤

١٢-البنك المركزى الأردنى، (٢٠١٣)، التقرير السنوى الثالث والأربعون لعام ٢٠٠٦، ص.١

١٣-البنك المركزى الأردنى، (٢٠١٥)، التقرير السنوى الحادى و الخمسون لعام ٢٠١٤، ص.٢

١٤-البنك المركزى الأردنى، (٢٠١٦)، التقرير السنوى الثانى والخمسون لعام ٢٠١٥، ص ص.١-٢، ص.٢٣، ص ص.٢٥-٢٦

١٥-البنك المركزى الأردنى، (٢٠١٦)، التقرير السنوى الثانى والخمسون لعام ٢٠١٥، ص.٢٠
١٦-البنك المركزى الأردنى، (٢٠١٨)، التقرير السنوى الرابع الخمسون لعام ٢٠١٧، ص.٢، ص.٢٢
١٧-البنك المركزى الأردنى، (٢٠١٩)، التقرير السنوى الخامس والخمسون لعام ٢٠١٨، ص ص.٢٩-٣٠.
١٨-البنك المركزى الأردني (٢٠٠٧) ، التقرير السنوى الحادى والأربعون لعام ٢٠٠٧ ص.١، ص.٢٣، ص.٢٦
١٩-حنان عطا شملاوى و نهيل إسماعيل سقف الحيط، (٢٠١٨)، العوامل المؤثرة على نسبة مشاركة المرأة فى القوى العاملة، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٥، العدد ٢، ص.١١١
٢٠-خالد محمد السواعى، (٢٠١٥)، أثر تحرير التجارة والتطور المالى على النمو الاقتصادى: دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد الثانى، العدد الأول.
٢١-زكية أحمد مشعل، عماد محمد أبو دلو، (٢٠١٤)، أثر عرض النقد فى الإنتاج ومستوى الأسعار فى الأردن دراسة قياسية، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد الأول، العدد الثانى.
٢٢-سهيل مقابلة و محمود هيلات، (٢٠١٨)، دور السياسات الاقتصادية العربية الرسمية فى مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية: بعض التجارب الدولية مع التركيز على الأردن، مجلة الدراسات، كلية الاقتصاد والعلوم الادراية، جامعة اليرموك-الأردن، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ص ص.١٠٧-١٠٨.
٢٣-غالب مشبب،(٢٠١٥)، تأثير الائتمان المصرفى الخاص على النشاط الاقتصادى: دراسة حالة اليمن،المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد الثانى، العدد الثانى.

قائمة المراجع باللغة الانجليزية

1- Aaron Chicheke, (2009), "Monetary Policy, Inflation, Unemployment and the Phillips Curve in South Africa", Master Thesis, Faculty of Management and Commerce, Fort Hare University- South Africa
2- EFT, (2021), Policies for Human Capital Development Jordan, p.22
3- Essien, S., Monya, G., Arigo, M., Bassey, K., Ogunyinka, S., Ojegwo, O. and Ogbuehig, F., (2016), " Monetary Policy and Unemployment in Nigeria: Is there A dynamic Relationship", CBN Journal of Applied Statistics, Vol.7, No.1, pp.209-231
4- from www.Researchgate.net, p.261
5- Gurmit Kaura and Nur Asyiqin Bt. Zaharudin, (2016), "Impact of Macroeconomic Policy Instruments and External Shock on Unemployment Rate in Malaysia", International Conference on Business and Economics, 21-23 September

6- Hina Ali, Mahammad Zeeshan Ali, Farhana Nosheen and Afifa Sadar Ud Din, (2021), Unemployment and Monetary Policy Dynamics in Pakistan: Evidence from Cointegration Analysis, Pakistan Journal of Humanities and Social Science, Vol.9, No.1, pp.1-9
7- Jone Harrigan, Hamed El-Said and Chengang Wang, (2006), The IMF and The World Bank in Jordan: A Case of over Optimism and Elusive Growth,
8- Khaled Abdalla Moh'd AL-Tamim and Mohammad Sulieman Jaradat, (2018), The Economic Reform and Its Impact on Jordanian Economy, Journal of Business and Economic Policy, Vol.5, No.4,p.203
9- Lim Chia Yien, Hussin Abdulah and Muhammad Azam, (2017), "Monetary Policy Inclusive Growth: Empirical Evidence from Malaysia", International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management Sciences, vol.7, No. 1, pp.225-235
10- Manuel Benazić and Jasmin Rami, (2016), "Monetary Policy and Unemployment in Croatia", Economic Research, Vol.29, No.1
11- Semiray Kasoolu, Ricardo Hausmann, Tim O'Brien, and Miguel Angel Santos, (2019), Female Labor in Jordan: A Systematic Approach to the Exclusion Puzzle, CID Faculty Working Paper No. 365, pp.5-6
12- Sunday N. Essien and et.al, (2016), " Monetary Policy and Unemployment in Nigeria: Is there A dynamic Relationship", CBN Journal of Applied Statistics, Vol.7, No.1, pp.209-231
13- WANA Institute, (2019), Executive Summary: The Syrian The Syrian Refugee Crisis in Jordan and Its Impact on the Jordanian Economy, p.2
14- World Refugee and Migration Council, (2021), Moving Beyond Humanitarian Assistance Supporting Jordan as a Refugee-hosting Country, pp.8-9, p.12, p.19